



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت - بلعاج بوشعيب -
كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير
مذكرة لنيل شهادة الماستر
تخصص مالية مؤسسية



عنوان المذكرة

دور التحليل المالي والمراجعة المحاسبية في تقييم الأداء المالي
للمؤسسة

دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين تموشنت

مقدمة	ممنحا	اسناد محاضر ب	العربي مليكة
	رئيسا	استاذ محاضر أ	سيد حياة
	مشرف	استاذ محاضر ب	دربال فاطمة

من اعداد الطلبة :
دحان فاطمة الزهراء
زارب عفاف

السنة الجامعية 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اللهم

سق إلينا من رحماتك ما يغنيننا

وانزل علينا من بركاتك ما يكفيننا

و اذفع عنا كل ما يؤذينا

وهب لنا من العمل ما ينجينا

آمين والحمد لله

رب العالمين

كلمة شكر

مهما كان الشكر كثيرا ومهما كانت الكلمات جميلة فإنها تعجز

عن شكر من كان لهم الفضل في إنجاز هذا العمل

الشكر الأول للمولى عزّ و جلّ على منة علينا بالتوفيق ولتمام هذه

الدراسة

الشكر للأستاذة المشرفة الأستاذة "دربال فاطمة" التي لولا

صانحها و إرشاداتها التي كانت تحرص من خلالها لإخراج هذا العمل الى

النور بالصورة المشرفة

للبحث العلمي و المحتوى الذي ينير درب طلاب العلم فما منا من

الشكر الكثير

إهداء

بعد الصلاة و السلام على سيد خلق الله سيدنا و حبيبنا محمد

عليه أفضل الصلاة و السلام أما بعد ...

أتقدم بإهداء هذا العمل الى الرجل العظيم أبي الذي سهر على أن

أكون خلف له أطال الله عمره و أمدّه بوافر الصحة .

الى التي سهر على تربيّتي ولازالت عينها ساهرة تحرسني أمي

الغالية أدامها الله نورا ينير حياتي

الى الذين أشد بهم أزري إخوتي متمنيا لهم مستقبلا مشرقا والنجاح

في حياتهم

الإهداء موصول للأستاذة المشرفة على تعبها معي

أهدي عملي الى أصدقائي رفقاء الدراسة والأيام السعيدة

لكل من في قلبي و نسيه قلبي أقدم عملي

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع معايير المراجعة	09

2. قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	جدول الأصول و الخصوم	16
02	توزيع العمال	52
03	عدد العمال	53
04	منح المردودية في المؤسسة	60
05	مفهوم الموارد و الاستخدامات	63
06	يبين راس المال العامل	63
07	احتياج راس المال العامل الدائم	64
08	التغير في الخزينة	64
09	نسبة السيولة العامة	65
10	نسب السيولة السريعة	66

مقدمة

أدت التطورات الاقتصادية الى تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط مما استوجب تعزيزها من اجل وضع الخطط المستقبلية وتفادي الانحرافات حيث برز التحلل المالي كضرورة قصوى للنظرة الاستراتيجية للمؤسسة ، ونتيجة للتطورات التي تقدمها المؤسسة لدا ظهر مصطلح المراجعة الذي يهدف الى التحقق من مدى صحة و سلامة البيانات المالية والادارية والتشغيلية للمؤسسة ،ومدى الالتزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد و الاجراءات الموضوعية لتسيير انشطتها بغرض تفادي مختلف الاخطاء و حماية ممتلكاتها من الاختلاس و التلاعب ،وفي ظل المنافسة لم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الربح فحسب بل الاستمرارية في السوق ولضمان ذلك يجب ان تكون نظرتها استراتيجية على كل المستويات مما يتطلب اعتمادها على تحليل مالي ديناميكي شمل لقوائمها.

وباعتبار تقييم الاداء هو قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمشروع الاصول، المطلوبات ، النشاط التشغيلي،...الخ الوقوف على درجة التوافق بهذه العناصر و بالتالي تحدد المركز المالي للمؤسسة،وكون اهم الاساليب المستخدمة النسب المالية بمجموعاتها الاربعة السيولة ، الربحية ، السوق ، المديونية الخ التي تعتبر بمثابة الإنذار المبكر.

ومن اجل ابراز العلاقة بين ادوات التحليل المالي والمراجعة المحاسبية في تقييم الاداء في المؤسسات الاقتصادية في هذه المدكرة من خلال الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التحليل المالي والمراجعة المحاسبية في

تقييم الاداء المالي للمؤسسة؟

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي أهمية التحليل ما و مدى فعاليته في السياسة المالية للمؤسسة ؟

-كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

-ماهي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة من أجل تحسين أداءه المالي؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي إعتدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

- التحليل المالي وسيلة ضرورية داخل المؤسسة .
- ان نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد
- تتمثل ادوات التحليل المالي التي يستخدمها في القوائم المالية و النسب المالية و تحليل جدول تدفقات الخزينة .

أسباب إختيار الموضوع:

- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية.

- الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بمالية المؤسسة.
- الميل الشخصي إلى التقنيات الكمية وخاصة المالية في ميدان تسيير المؤسسة.
- اهتمام الشخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي

أهمية الدراسة:

- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة.
- إبراز أهمية التحليل المالي و ذلك من خلال مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.

يعتبر من أهم وسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط قوة و ضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها و تكون عون لها في ترشيد قراراتها

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة و الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مصنع الاسمنت ببني صاف
- **الحدود الزمانية:** تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين 2013-2015 .

هيكل الدراسة :

قسمنا موضوع البحث الى فصلين الاول الاطار النظري الذي تضمن ثلاث مباح، المبحث الاول الاطار المفاهيمي للتحليل المالي، اما المبحث الثاني تضمن ماهية المراجعة المحاسبية، اما المبحث الثالث فقد تضمن عموميات حول الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بالاضافة الى الفصل الثاني الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت لولاية بني صاف فقد تطرقنا الى تحليل الميزانيات للسنوات 2013 2014 2015

أدوات البحث:

- اعتمدنا في دراستنا هذه على :
- الكتب المتخصصة في مجال البحث.
- المدكرات الجامعية.

الفصل الأول :

الاطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

تعتمد المؤسسة على التحليل المالي من أجل الوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل البيانات المالية، لما يكتسي المزيد من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتها المالية.

ونظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل

التطرق إلى:

ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي
- المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للمراجعة المحاسبية
- المبحث الثالث: الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الادارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة للاطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين ، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة و إتجاهات تطوره مستقبلا

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التحليل المالي

سنقوم في هذا المطلب بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وأسباب نشأته، ومجموعة من التعاريف المتعلقة بتعريف التحليل المالي.

أولا : نشأة التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في بداية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا الى كشفها المحاسبية اضافة الى ذلك فإن الازمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها معتبر في تطوير تقنيات تسيير والتحليل المالي ،ففي سنة 1933 اسست في الولايات المتحدة الامريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.¹

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا ، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم في تحديد خطر استعم أ ال موالهم بصفة دقيقة ، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة ،عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها لتأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنتشرها الشركات المحتاجة على مساهمة الادخار العمومي.²

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتهم ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة وسنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطوير نشاطاتها وتحقيقها إلى فقرات جد مهمة في الإنتاج و

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي ، دار المحمدية العامة، الجزائر، ولألا الجزء دون سنة

النشر ، ص 14.

² ناصر دادي عدون ، المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

الإنتاجية،¹ كما ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال الإعلام الآلي إلى استخدام أدوات التحليل المالي التقليدية بسهولة ويسر، حيث أصبح بالإمكان إجراء الدراسات والتحليلات المالية مهما كانت معقدة بأقل جهد ووقت ممكنين وبدقة متناهية، وهناك العديد من العوامل التي ساعدت في زيادة أهمية التحليل المالي في المؤسسات المعاصرة يمكن إبرازها فيما يلي²:

- ❖ تطور الاسواق المالي وتقنيات البورصة.
- ❖ تطور المعلومات المالية.
- ❖ الخصوصية وإعادة هيكلة المؤسسة (تنازل ، الإدماج.
- ❖ تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.
- ❖ إنتشار مفاهيم ومبادئ حكومة الشركات.
- ❖ تبني المعايير المحاسبية الدولية و المعلومات المحاسبية من طرف العديد من دول العالم

ثانياً: أسباب نشأته:

تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي³

➔ **الثورة الصناعية** : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح و فرات الإنتاج الكبير ،وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع و لقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابع أحوال المؤسسة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها بالتالي ظهرت الحاجة الى التحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.⁴

¹ ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص 15

² نفس المرجع ، ص 16

³ بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء ، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص07.

⁴ بشري العمري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ،تخصص مالية المؤسسة

ص 5 نقلا عن وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان ،

2004 ، ص 20

➤ التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية : لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال اصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي ، لكي تضمن حماية المستثمرين ، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات لقوائم المالية لضمان اعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما يساعد ذلك الى تحليل تلك القوائم المالية¹.

➤ الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، كما انهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون الى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية ،ولإرضاء هؤلاء المستثمرون ، نجد أن الأسواق المالية فقد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق²

➤ الائتمان : إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك قد اظهرت الحاجة الى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة او ترفض منحها لنوع من المؤسسات ،ولهذا فقد انشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف³.

ثالثا: مفهوم التحليل المالي:

لقد وردت عدة تعاريف للتحليل المالي نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول : يعرف انه مجموع الاساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل⁴.

¹ بشرى العمري ، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

² بشرى العمري ، المرجع نفسه ، ص 22

³ محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب ،

البلدية، 2005 ص 21

⁴ محمد صالح عواشرية ، مرجع سبق ذكره ص22

التعريف الثاني: هو عملية منتظمة لتفسير سلوك وتصرفات المؤسسة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف والعمل على تصحيحها ،وعملية التحليل المالي باعتبارها عملية منتظمة تستهدف القوائم المالية يجب أن تتضمن الآتي¹

- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى في نفس القطاع.
- تقييم الاتجاهات المركز المالي للشركة عبر الزمن.
- يساعد تحقيق ما تقدم إدارة المؤسسة أن تحدد أوجه القصور في المؤسسة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

التعريف الثالث: أنه عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها وتوضيح بياناتها والاهتمام بالحقائق التي تكون مخفية وراء الأرقام بما يفيد في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية² .

التعريف الرابع: يعرف بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من مختلف جوانبها بتاريخ معين عادة هو تاريخ إقفال القوائم المالية، من أجل تحديد نقاط الضعف والبحث عن الاسباب ومعالجتها، وكذا تحديد نقاط القوة للحفاظ عليها تدعيمها مستقبلا³.

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها و البحث عن أسباب وذلك لإكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والبيانات المالية.

من خلال هذه التعاريف نستخلص خصائص التحليل المالي التي تتمثل في⁴:

¹ بشرى العمري، نقلا عن عاطف وليم اندراوس ،التمويل والادارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية،2007،ص 05

² بن مالك عمار ، مرجع سبق ذكره ص 12.

³ زغيب مليكة، بوشفير ميلود ،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص16.

⁴ المرجع نفسه، ص 17

❖ يساعد التحليل المالي من تقييم الأداء المالي من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة و حماية المؤسسة من الإنحرافات.

❖ هو أداة للتخطيط السليم.

❖ يساعد على كشف نقاط القوة واستغلالها ونقاط الضعف وتجنبها.

❖ هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والنسب والمعايير بقصد التعرف على القيمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الإستمرار في المستقبل.

المطلب الثاني :أنواع ومراحل التحليل المالي و إستعملاته

لقد عرف التحليل المالي مراحل في تطوره وبرزت أهميته في إبراز القوائم المالية و تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج ونظرا لما يكتسبه أهمية التحليل المالي فلقد تم تقسيمه إلى عدة أنواع و ذلك حسب عدة معايير أو أبعاد نتطرق فيها في المطالب التالية¹:

الفرع الأول :أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى:

أولا : حسب البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يتمثل الماضي والحاضر ،وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي: ²

التحليل الرأسي :بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية ،كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلا قيمة المبيعات في نفس القائمة ،أو أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.³

¹ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص45

²زغيب مليكة، بوشفير ميلود، مرجع سبق ذكره ص 23

³وراغ وناسة اثر التحليل المالي على اداء المؤسسة ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة2015-2016 ص22

التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية وتلاحظ فيه ربحية المؤسسة ومقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية، وهذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة ومقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات السنوات الماضية¹.

التحليل بالنسب المالية: إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا ، وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم و قدرته على الوفاء بالتزاماته ، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية ...إلخ².

ثانيا :حسب الفترة التي يغطيها التحليل :

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى يلي³

التحليل المالي قصيرة الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة و يستفاد منه في قياس قدرات وإنجاز المؤسسة في الأجل القصيرة، وغالبا ما يركز هذا النوع من، التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك⁴.

التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية إلتزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند إستحقاقها، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال وطرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل ومجالات إستخدامها⁵.

¹ اوراغ وناسة ، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

² المرجع نفسه، ص 23

³ المرجع نفسه، ص 24

⁴ المرجع نفسه، مرجع سبق ذكره ص 26

⁵ المرجع نفسه، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

ثالثا: حسب الهدف من التحليل:

- يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها¹
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

رابعا: حسب الجهة القائمة بالتحليل

يتم تقسيم التحليل المالي الى الجهة القائمة بالتحليل الى :

• **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى بيانات المؤسسة و لغاية معينة تطالبها المؤسسة، وغالبا ما يهدف هذا التحليل على إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.²

• **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، والبنوك المركزية والغرف الصناعية.... إلخ

خامسا: المدى الذي يغطيه التحليل

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:³

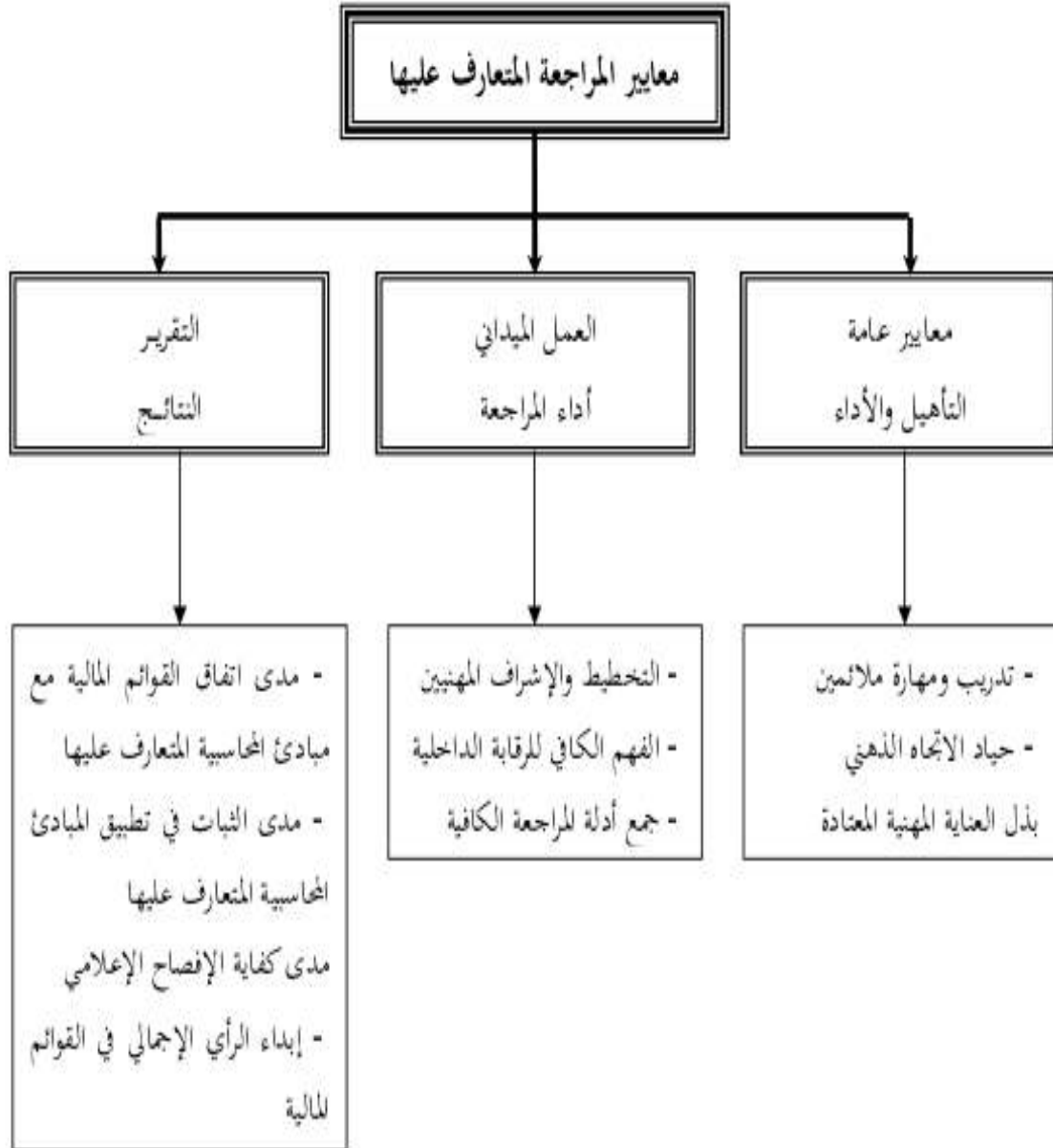
- **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
 - **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر
- وفيما يلي شكل توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

¹ اوراغ وناسة اثر التحليل المالي على اداء المؤسسة،مرجع سبق ذكره ص27

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

المرجع نفسه، ص 28

الشكل (1-2): أنواع معايير المراجعة.



المصدر: أرينزا الفين، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ، السعودية، 2005، ص 42.

الفرع الثاني: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:¹

تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من جهة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.²

1. تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

2. اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحلي المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغير ها إذ يتفق المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديلا المناسب.³

3. إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية وأكبر قدر ممكن.⁴

4. صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.⁵

¹ ربيع بوصبيح العايش، محاضرات التسيير المالي و الموازني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر الوادي ، 2014 2015 ص 20

² المرجع نفسه، نفس الصفحة

³ المرجع نفسه، ص 21

⁴ المرجع نفسه، ص 22

⁵ المرجع نفسه، ص 23

أولاً : مجالات التحليل المالي

يمكن استخدام التحليل المالي لخدمة اغراض متعددة اهمها

1. التحليل الائتماني: يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) وبالتالي: الذي يقوم بالتحليل المالي هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

2. التحليل الاستثماري: يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكافة عوائدهم وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها الاستثمارات في مختلف المجالات¹.

3. تحليل الاندماج و الشراء: ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية لكل منهما أو لأحدهما، ويستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة كما يحدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل²

4. تحليل تقييم الأداء: هذا من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة لمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين، وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها³.

5. التخطيط: تعتبر هذه العملية أمر ضروري للمستقبل لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات . وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع لاسترشاد للاداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيز هذه العملية على شقين هما، الأداء السابق، وتقدير الأداء المتوقع⁴.

¹ بن مالك عمار ،مرجع سبق ذكره ص 14

² بشري العمري ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة نقلا عن محمد مطر ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والاساليب والادوات والاستخدامات العملية ،دار وائل ،البصرة ،الطبعة الثانية ، ص15

³ ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ،2007 ، ص 53

⁴ المرجع نفسه، نفس الصفحة

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

تعددت الأطراف المهمة لتحليل المالي نظرا لما يقدمه هذا الأخير من اجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث الاختلاف من طرف إلى آخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل. الأطراف، حيث الاختلاف من طرف إلى آخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل¹.

تنقسم هذه الأطراف إلى قسمين: أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها:

•الأطراف الداخلية: يقصد بها المستويات المختلفة في المؤسسة، ويلاحظ أن إهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر نظرا لإختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:²

•إدارة المؤسسة: حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة بهدف قياس كفاءتها و التعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتستعمل التحليل المالي بشكل رئيس في عملية الرقابة وتقييم الأداء والتخطيط المالي وغيرها من الوظائف الإدارية.³

•المساهمون: نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينص على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية للدفع حصص الارباح المحققة لهم.⁴

العمال: تهتم هذه الفئة لتحليل المالي لمعرفة مدى نجاحهم في الإسهام بتحقيق أهداف المشروع، إذ أن النتائج الجيدة تعزز الإستقرار الوظيفي وترفع من شعور الإلتناء وأن هذه النتائج تعد وسيلة مناسبة لتحقيق المطالب الجيدة للعمال وفق مؤشرات منطقية.⁵

¹بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 15

²المرجع نفسه، ص 60

المرجع نفسه، نفس الصفحة

⁴لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة

الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 2012، ص 78

⁵المرجع نفسه، ص 79

• **الأطراف الخارجية:** وهم كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها و بالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها ، ويمكن تصنيفهم إلى ما يلي¹:

• **سماسرة الأوراق المالية:** يهدف سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي إلى التعرف على ما يلي²:

التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة ، الأمر الذي يساعد على إتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص إستثمار جيدة يمكن إستغلالها أو تقديم النصح بشأن للعملاء.³

• **المستثمرون الحاليون أو المتوقعون:** يهتم المستثمر بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل ، إذ تتركز إهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة، و لكي يرضى المستثمر على أرباح المؤسسة يجب أن تكون أرباح المؤسسات التي تواجه نفس درجة المخاطرة.⁴

• **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق إستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه ،ومعرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الإئتمان لما تمنح لغيره ،و تطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه ،وتتم هذه المقارنة باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الإئتمان.⁵

• **الموردون:** يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه وإستقرار الأوضاع المالية ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية العميل في دفاتر المورد وبناءا على هذا يقرر ما إذا كان سيستمر في التعامل

¹ لزعر محمد سامي ، مرجع سبق ذكره، ص 80

² علي خلف عبد الله ، مرجع سبق ذكره ص 59

³ اوراغ وناسة ، مرجع سبق ذكره ص 26

⁴ صابغي فريال ، طيب لويزة، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادةالماستر

في المحاسبة و التدقيق ،2015،2014، ص15

⁵ المرجع نفسه، نفس الصفحة

معه أو يخفض هذا التعامل وبذلك يستفيد المورد في البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية معه أو يخفض هذا التعامل و بذلك يستفيد المورد في البيانات التي ينشرها العملاء بصفة دورية¹.

الدائنون : وهم فئة المقرضين إلى المشروع سواء من الذين قدموا قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل ، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الإستحقاق فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعا لنوع الدين .

•الغرف التجارية : تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب للحصول على البيانات عن نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق بوضعيتها المالية ومعدلات آدائها و ربحيتها ،لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها و تعد نشاطات العديد من المؤسسات والصناعات تتعلق منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل ،وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات².

•المصالح الحكومية : تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لانها تعكس صورة على الأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدى الإلتزام للتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالاسعار والأداء المالي وفي بعض صورها تعكس مدى الإلتزام للتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب ،كما يمكن إستخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الإئتماني للمشاريع وكذلك لخدمة أهداف المستثمرين في السوق المالي³.

بيوت الخبرة المالية :تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المؤسسة سواء من داخلها أو من خارجها ،وتقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها، وتركز في تحليلاتها على الناحية التي ترغب فيها الفئة المشتريه بتلك الخدمات⁴

¹ بشرى العمري ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة نقلا عن حنفي علي ،مدخل الى الادارة المالية الحديثة ، التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008، ص 75 .

² سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير في العلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 55

³ بشرى العمري ،كرجع سبق ذكره ،، ص 75 .

⁴ بشرى العمري ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة نقلا عن حنفي علي ، مدخل الى الادارة المالية الحديثة ، التحليل المالي واقتصاديات الاستثمار والتمويل ، دار الكتاب الحديث ، مصر ، 2008، ص 75 ص 20

المطلب الثالث : أدوات التحليل المالي

يدرس هذا المطلب التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، والذي يمكن إعتبره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي يسعى واستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة إستقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الإقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.¹

الفرع الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

من أحد المزايا التي جاء في النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد و عرض القوائم وفقا لمعايير محاسبية دولية، وتتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الإتصال بالاطراف المهتمة بانشطة المؤسسة.²

أولاً: الميزانية المحاسبية وعناصرها:

1- تعريف الميزانية المحاسبية: تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث انها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس جميع ثروة المؤسسة والافصاح عنها في وقت معين عادة ما يمثل السنة (12شهر).³

2عناصر الميزانية المحاسبية : تصنف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر

الخصوم تبرز في صورة منفصلة على الأقل الفصول التالية، عند وجود عمليات تتعلق هذه الفصول⁴

¹ سليمان بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 56

².المرجع نفسه، نفس الصفحة

³سفير محمد ، الافصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة مدكرة نيل شهادة الماجستير ،

تحصص فحص المحاسبي ، ص61

⁴المرجع نفسه، نفس الصفحة

2- 1 الأصول: التثبيات المعنوية، التثبيات العينية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات أصول ضريبية، الزبائن والمدنين الآخرين، والأصول الأخرى المماثلة، كذلك خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية

2-2 الخصوم: تتمثل في رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر والإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبية، المردودات لأعباء والخصوم المماثلة، وفي الأخير خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية،
الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

(الميزانية المالية المختصرة: تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الأصول و الخصوم، كما تعبر عن الأجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة، إستحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:¹

1- 1 عناصر الأصول: تصنف على درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة و ختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة

1- 2 عناصر الخصوم: تصنف تبعاً لدرجة إستحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه الأموال تحت تصرف المؤسسة، وتكون مدة الإستحقاق الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.²

الاصول	الخصوم
<p>الاصول الثابتة</p> <p>_ الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية</p> <p>_ عناصر الاصول الثابتة لاكثر من سنة</p>	<p>الاموال الدائمة</p> <p>_ الاموال الخاصة</p> <p>_ الديون المتوسطة وطويلة الاجل</p> <p>_ الاستحقاقات المؤجلة لاكثر من سنة</p>
<p>الاصول المتداولة</p> <p>_ المخزونات</p> <p>_ حقوق المؤسسة لدى الغير</p> <p>_ المتاحات (الصندوق البنك الخزينة)</p>	<p>القروض قصيرة الاجل</p> <p>_ حسابات المورد ومستحقاته</p> <p>_ الاعتمادات البنكية الجارية</p>

¹سفير محمد ، مرجع سبق ذكره ص 63

²الجريدة الرسمية الجزائرية ، المؤرخ في 25مارس 2009، العدد 19، ص 23

جدول (01) : يبين الأصول و الخصوم

المصدر: الياس بن ساسي ، يوسف القرشي ، ص 86

ثالثا: جدول حسابات النتائج و أنواعه:

1) تعريف جدول حسابات النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا تأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل وتاريخ السحب ويبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة¹.

- 2 أنواعه:

1.2- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة: يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (مخصصات الاهتلاكات ،مشتريات البضائع...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال²

2.2- جدول حسابات حسب الوظيفة: ويقوم على مقارنة تحليلية للمؤسسة بحيث يرتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية و الإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية³

رابعا: جدول تدفقات الخزينة ومكوناته وأهم مؤشراتته:

1. تعريف جدول تدفقات الخزينة: هو جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة الناتجة من نشاط المؤسسة الإستغلال الجدول وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدد معيناً من السنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل بين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات .

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير من معرفة⁴:

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره ص 24
²بشرى العمري ،مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة نقلا عن ايمن الشنطي، عامر عبد الله شقر ، مرجع سبق ذكره ص 128 ص 23

³شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو الجزائر، الجزء الاول، 2008 ص17

⁴المرجع نفسه، ص 18

تحليل جيد لسيولة المؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة الإئتمانية.
-الفهم الجيد للمعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات.

-تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل وذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات¹.
-تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف
2.مكونات جدول تدفقات الخزينة : يقدم جدول تدفقات الخزينة إيرادات ومصارف المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية هي:-
تدفقات التي تولدها أنشطة الإستغلال (الأنشطة التي تتولد عنها منتجات وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالإستثمار والتمويل.
-تدفقات الخزينة المرتبطة بالإستثمار أو التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات تسديد أموال من أجل إقتناء إستثمار وتحصيل للأموال عن طريق التنازل عن أصل طويل الأجل).
-تدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون ناجمة عن تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض

3. أهم المؤشرات المشتقة تدفقات الخزينة لتقييم جودة أرباح المؤسسة:

•مؤشر النقدية التشغيلية: تبين هذه النسب مدى قدرة الارباح المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية،وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في انها تاخذ بعين الإعتبار عند إشتقاقها العوائد وتشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في انها تاخذ بعين الإعتبار عند إشتقاقها العوائد والضرائب.

وتحسب وفق العلاقة التالية:²

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

4نسب السيولة المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:

¹لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية ، جامعة قسنطينة ، 2011 -2012 ص 78
²لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره ، ص 79

1.4- نسب تغطية النقدية: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزاماتها الإستثمارية والشمولية وتحسب وفق العلاقة التالية:¹

نسب التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمهيلة

2- 4نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: تبين هذه النسبة مقدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل و تحسب وفق العلاقة:

نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية الأساسية

الفرع الثاني: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

بعد أن يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية وذلك بجراء تعديلات على مختلف عناصر الأصول والخصوم، حيث يبدأ بدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، الإعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في:

أولاً: رأس المال العامل FR:

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، إذ أنه ينشأ من التوازن المالي الأدنى، ويوفر للمنشأة هامش أمان يسمح لها بمواجهة مشاكل عديدة، من بينها صعوبة السيولة و إيجاد اليسر المالي الناتج عن تقارب الزمن الممكن حدوثه، ومن خلاله تستطيع المؤسسة التحكم فيه أو التنبؤ به وهذا ناتج عن دوران قيم الإستغلال.²

¹ زغيب مليكة ، بوشفير الميلود ، مرجع سبق ذكره ص 215

² زغيب مليكة ، بوشفير الميلود ، مرجع سبق ذكره ص 216

1. تعريف رأس المال العامل: يعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وهو ذلك المؤشر للتوازن على المدى الطويل إلى المدى القصير ويتم تقسيمه من أعلى الميزانية ومن أسفل الميزانية كذلك¹ من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أموال دائمة} - \text{أصول ثابتة}$$

من أسفل الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون}$$

ورأس المال العامل أصناف:

• رأس المال العامل الخاص: وهو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة و

يحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول}$$

• رأس المال العامل الإجمالي: ويضم جميع عناصر الأصول التي تدخل ضمن الدورة الإستغلالية للمؤسسة، و تتمثل في مجموع الأصول التي تدوم لمدة سنة وحدة أو أقل من سنة و تحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}.$$

• رأس المال العامل الأجنبي: و هو جزء من الديون الخارجية التي تمول الأصول المتداولة و

يحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون}.$$

¹ المرجع نفسه، ص 218

² بشرى العمري، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية المؤسسة نقلا عن طاهر موسى عطية ، منى محمد ابراهيم ، البطل في الادارة المالية و الاستثمار ، دار وائل للنشر، عمان ، الطبعة الثانية، 2005 ص 57 ص 28

قاعدة التوازن المالي¹:

من منظور أعلى الميزانية:

$0 > FR$: موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة إستطاعت المؤسسة

تمويل جميع استثمارات بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

$0 < FR$: سالبة أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى

البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

$0 = FR$: معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل

الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الإحتياجات المالية في المؤسسة.

من منظور أسفل الميزانية:

$0 > FR$: موجب أي أن الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، و يبقى فائض مالي

يمثل هامش أمان.

$0 < FR$: سالب أي أن الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون

الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الإستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير.

$0 = FR$: معدومة أي أن الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل و هي حالة نادرة

الحدوث²

2. إحتياجات رأس المال العامل الدائم: BFR

1.2- تعريفه: إحتياجات رأس المال العامل الدائم هو الفرق بين الإحتياجات الدورية المهمة

والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزونات ومديونها بالديون قصيرة

الأجل، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد

مدتها عن دورة واحدة، و تتغير إحتياجات رأس المال العامل الدائم من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير

نشاط المؤسسة.³

إحتياجات رأس المال العامل الدائم = (قيم الإستغلال + القيم القابلة للتحقيق) - (ديون

قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية) .

¹ طاهر موسى عطية ، منى محمد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

² طاهر موسى عطية ، منى محمد ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ص 58

³ زغيب مليكة، بوشفير الميلود، مرجع سبق ذكره، ص 35

2.2 حالات إحتياجات رأس المال العامل:

$0 > BFR$:موجب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات قصيرة المدى بالإعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

$0 < BFR$:سالب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة.

$0 = BFR$:معدوم، أي إستخدامات دورة الإستغلال مساوية لمواردها، إذ ليس لديها إحتياجات الإستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية (د.ق.أ) كافية لتمويل أصولها الدورية (أصول متداولة).¹

3 الخزينة الصافية TN

النتيجة الصافية هي مجموع قيم الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فوراً، والخزينة الصافية على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي للمؤسسة وتحسب عن طريق صافي القيم الجاهزة أي:²

TN القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

أو عن طريق الفرق بين FR و BFR

$$BFR - FR = TN$$

• $0 > TN$:موجبة هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.

• $0 < TN$:سالبة هذا يدل على أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تفتقر المؤسسة على أموال تمويل عملياتها الإستغلالية.

• $0 = TN$:معدومة هذا يدل على أن رأس المال العامل مساوي لإحتياجات رأس المال العامل وهي الوضعية المثلى.

¹ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ص 29

²ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ص 32

التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها¹: علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما تخص الوضع المالي للمؤسسة. وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالبا في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه: لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه.

يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود إنحرافات كبيرة في القيمة النموجية لها. يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنها ليست جميعا ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتقاضي النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.²

أنواع النسب المالية:

1. نسب السيولة: تشير السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية تستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها نسبة السيولة العامة: تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة}}$$

2. نسبة السيولة السريعة: تقوم هذه النسبة على إستبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه كما سبق الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة و سرعة إلى التحول إلى نقدية، و تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد، و تحسب بالعلاقة⁴ التالية:

¹ الياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص53

² بشري العمري ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة نقلا عن ايمن الشنطي، عامر عبد الله شقر ، مرجع سبق ذكره ص 128 ص 25

³ ربيع بوصبيح العايش ، مرجع سبق ذكره ص29

⁴ المرجع نفسه ، ص30

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) / \text{د.ق.أ.}$$

3. نسبة السيولة الجاهزة: تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من المخزونات أو تحصيل مدينتها و تحسب بالعلاقة التالية¹:

4. $\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$ موارد المؤسسة في إستغلال أصول المؤسسة في

تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي²:

- معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول
- معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة
- معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة
- متوسط فترة التحصيل = 360 / معدل دوران حسابات المدينة
- متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة

5. نسب التمويل: تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال ومن أهم هذه النسب مايلي³:

5.1 نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال و هي تشير إلى مدى

تغطية الأصول الثابتة للأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

2.5 نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة و بالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}$$

¹ المرجع نفسه، ص 54

² ربيع بوصبيح العايش، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

³ طاهر مرسى عطية، منى محمد ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 60

3.5 -نسبة الإستقلالية المالية: تعبر من مدى إستقلالية المؤسسة ماليا و مدى إعتماها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$4.5-نسبة \quad \boxed{\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع}}}$$

خارجية، كما

تبين قدرة المؤسسة على طلب القروض

6. نسب المردودية: تعرف على انها ذلك الإرتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

المردودية المالية: RCP تعرف أيضا انها مردودية الأموال الخاصة بحيث تهتم المردودية المالية باجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها و الحركات المالية، حيث تاخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية¹. ويمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

$$\boxed{\text{المردودية المالية: RCP} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}}$$

2.6- المردودية الإقتصادية: RE والتالي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو إهلاك أو ضرائب على الأرباح ، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة².

3.6 - نسبة المردودية الإقتصادية: RE نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول.

الرافعة المالية: يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإشكالية على مردودية الأموال الخاصة، منه يمكن أن تكون الإستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية كما يمكن أن تكون ذات أثر سلبي³. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\boxed{\text{نسبة الرافعة المالية} = \text{المردودية المالية} - 1}$$

¹ زغيب مليكة، بوشفير ميلود، مرجع سبق ذكره ص 42

² عبد القادر دشاش ، قراءة مالية لمعيار المحاسبي في الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ص

273

³ الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد ن تسيير موارد المؤسسة، 2006 2007 ، ص 02- 03

نسب مردودية النشاط: تمثل العائد الناتج عن عملية الإستغلال، فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال من **نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال**، فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية.

النسب الهيكلية: وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة و الموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، و تعتبر هذه النسب أكثر دلالة

1. لأغراض دراسة الهيكل الشمولي للمؤسسة و تشمل على مايلي¹:

- نسب هيكلية الأصول :
- نسبة هيكلية الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / مجموع الأصول
- نسبة هيكلية الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول
- نسب هيكلية الخصوم²:
- نسبة هيكلية الأموال الدائمة = الأموال الدائمة / مجموع الخصوم
- نسبة هيكلية الديون طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم
- نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

نقاط الضعف في النسب المالية³:

-النسب المالية تعبر عن العلاقات بين ظواهر في حالة سكون، أي يقوم إقفال قوائم المركز المالي، لذلك فهي لا تظهر التغيرات التي حدثت على مر السنتين.

-بعض النسب تعالج في شكل إجماليات، وغالبا ما تكون مضللة، لأن هذه الإجماليات تختلف

في

نوعيتها وتاريخ إستحقاقها، كنسبة التداول مثلا: فالبسط والمقام اجمالي للأصول المتداولة و الخصوم المتداولة.

¹ عبد القادر دشاش، مرجع سبق ذكره ص 273

² عمير عبد القادر ، علالي محمد، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2016 - 2017 ، ص 27

³المرجع نفسه ،نفس الصفحة

-تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من البنود الميزانية، على نتيجة التحليل فما قد يعتبر أصلا متداولاً،

يعتبر البعض الآخر أصلاً متشابه ، و بالتالي قد نصل إلى نتيجتين مختلفتين تماماً من ميزانية واحدة.

- المعالجة المحاسبية لأي بند يؤثر على الأرباح والخسائر، من الممكن أن تغير النتائج كما يحدث في تغيير معدلات الاهتلاك أو تقويم المخزون وما يترتب على ذلك من تأثير على مستوى الأرباح.

لا تكون النسب المالية ذات فائدة إلا إذا قورنت بنسب معيارية، حيث تساعد هذه الأخيرة في تقييم مركز الشركة.¹

-يتم التحليل على أساس البيانات الدفترية، لكن الأهم هو التحليل على أساس الفرصة البديلة، باعتبارها جوهر القرار الإقتصادي الرشيد.

-تعد القوائم المالية على أساس ثبات قيمة النقود و التحليل على أساس هذا الفرض مضللاً، خاصة في أوقات تدهور قيمة النقود.

-يتم إعداد الميزانية في وقت تكون فيه أعمال الشركة عن أقل مستوى لها وبذلك يبدو رصيد النقدية أكبر نسبياً من أرصدة باقي الأصول المتداولة، مما يظهر الشركة في حالة سيولة أكبر منها في الأحوال العادية من خلال العام، ومن الناحية أخرى قد يكون هناك إتفاق مع أحد البنوك للسماح بالسحب و على المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، ويعني ان هذا السحب² يضاف إلى الرصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية المنشورة وعلى المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، ويعني ان هذا السحب يضاف إلى الرصيد النقدي الحالي ومن الصعب الحصول على مثل هذا البيان من الميزانية المنشورة وعلى المكشوف على حساب الشركة الجاري في حدود مبلغ معين، ويعني ان هذا السحب وبالتالي يجب إستبعاد مثل هذه الإضافات قبل التحليل³

¹اسماعيل عراجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص 275

²محمد التهامي الطواهري، صديقي مسعود ، المراجعة و تدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2005، ص7

³محمد التهامي الطواهري، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

المبحث الثاني: ماهية المراجعة المحاسبية

المطلب الأول: ماهية المراجعة

تلعب المراجعة دورا هاما في تحقيق تقدم ونمو كل من الوحدات الاقتصادية و المجتمع لما تضفيه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم المراجعة

أولاً: نشأة المراجعة

إنّ المنتبغ لأثر المراجعة عبر تاريخ يدرك بأنّ هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد بالمخزونات نيابة عنهم، فعلى حسب الدكتور أمين خالد، فإنّ المراجعة ترجع إلى حكومات قدماء المصريين واليونان الذين استخدموا المراجعين بغية التأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات والأخطاء وبالتالي صحتها.¹

المراجعة (AUDIT) كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "AUDIRE" ومعناها يستمع، إنّ التطورات المتلاحقة للمراجعة كانت رهينة الأهداف المتوخاة من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص،² علما أنّ التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة هو لأجل محاسبة من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية ومع ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة

¹ محمد امين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ، ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر ،مذكرة مقدمة

ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، محاسبة و تدقيق جامعة الجزائر ، 2010 -2011، ص 10

²مخمد التهامي الطواهر مرجع سبق ذكره ، ص8

في أنشطة المؤسسة وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة و التطور الضريبي، فإنّ الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ¹

ولهذا الغرض نقوم بعرض جدول فيه يبين مختلف المراحل التاريخية للمراجعة.

ثانيا: مفهوم المراجعة

تعددت تعاريف المراجعة من طرف الباحثين والعلماء، ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر ما يلي:

-المراجعة "فحص انتقادي منظم يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم

على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات".²

-وتعرف المراجعة أيضا على أنها "عملية منهجية منظمة للحصول على التقييم بموضوعية للأدلة

الإثبات المتعلقة بالتأكدات خاصة بالتصرفات والإجراءات الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك

التأكدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين".³

-وعرفت المراجعة على أنها "النشاط الذي يطبق بكل استقلالية للإجراءات المتنافسة وفحص

المعايير بقصد درجة الثقة والملائمة، وضمان سلامة جميع أجزاء المؤسسة التي تسير وتتنظم وفق هذه

المعايير".⁴

-وعرفت المراجعة كذلك على أنها "عملية تجميع وتقديم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن

مدى التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة مقدما ويجب أن تتم عملية المراجعة بواسطة شخص فني

محايد".⁵

¹ محمد امين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 9

² المرجع نفسه ، نفس الصفحة

³ محمد امين مازون ، مرجع سبق ذكره ص10

⁴ مخمد التهامي الطواهر، مرجع سبق ذكره ، ص 9

⁵ المرجع نفسه ،نفس الصفحة

-عرفت الجمعية المحاسبية الأمريكية المراجعة انها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية".¹
يتضح لنا خلال التعاريف السابقة ما يلي:

- 1 أن المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهي نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي وليس بطريقة عشوائية.²

- 2 أن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية المراجعة وهو الأساس الذي يعتمد عليه المراجع لإبداء رأيه في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية. -تستخدم الأدلة للتحقيق من مدى التطابق بين نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال الفترة وأثرت على نتائج عمليات المشروع ومركزه المالي (والتي تعتبر القوائم المالية ملخصا لها والمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تم إعدادها وعرضها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.³

- 4 يقوم المراجع بتوصيل نتائج المراجعة للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده المراجع والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المععدة من قبل الإدارة في ضوء تمشيها مع المعايير الموضوعية وهي المبادئ المحاسبية المقبولة قبلا عاما وكذلك معايير المحاسبة الدولية.⁴
ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن المراجعة تتمحور حول ثلاث نقاط هي⁵:

- 1 الفحص: يقصد به التأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها خلال فترة معينة.

- 2 التقرير: إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الأعمال وتبويبها.

- 3 التحقيق: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها. ونستطيع أن نقول بأنّ التقرير هو العملية الأخيرة من المراجعة

¹المرجع نفسه ، ص 10

²المرجع نفسه ، ص 11

³المرجع نفسه ، نفس الصفحة

⁴محمد امين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 12

⁵ عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، محاسبة و تدقيق ، 2008- 2010 ، ص 30 - 31

الفرع الثاني: أنواع المراجعة

إنّ تبني نوع معين من المراجعة ملائم للمؤسسة ولنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها، وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم نظام المراجعة والمحافظة على استمراريته، بين مختلف أنواع المراجعة انطلاقاً من الزاوية المنظور من خلالها إلى المراجعة وكذلك من زاوية القائمة.¹

أولاً: من حيث الإلزام القانوني

ينظر المشرع الجزائري من خلال القانون التجاري إلى إلزامية المراجعة لبعض المؤسسات والشركات، وعدم إلزاميتها إلى غيرها من مؤسسات الشركات، وبالتالي نميز بين نوعين من المراجعة في هذه الزاوية. -المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة التي يحتم القانون ،حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة.

- 2المراجعة الاختيارية: وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني ويطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة²

ثانياً: من حيث مجال أو نطاق المراجعة

يعتبر مجال أو نطاق المراجعة من بين أهم المحددات التي تفرز نوعين من المراجعة.

- 1المراجعة الكاملة: في هذا النوع من المراجعة يخول للمراجع إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه، إذ يقوم بفحص البيانات والسجلات والقيود المثبتة بقصد إبداء رأي فني محايد حول صحة مخرجات نظام المعلومات المحاسبية ككل، فعلمية المراجعة لا بد أن تتقيد بمعايير ومستويات المراجعة المتعارف عليها.³

¹ محمد التهامي طواهر ،مرجع سبق ذكره ، ص 19

² محمد التهامي طواهر مرجع سبق ذكره ، ص 20

³ عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة، مرجع سبق ذكره ، ص32

- **2 المراجعة الجزئية:** تعتبر المراجعة الجزئية من بين الأنواع الأكثر تطبيقا في المراجعة، كأن يوكل إلى محافظ حسابات مراجعة بند معين من مجموع البنود كمراجعة النقدية أو الديون أو الحقوق أو المخزون أو غيرها¹

ثالثا: من حيث توقيت المراجعة

ونميز بين نوعين من المراجعة هما المراجعة المستمرة والمراجعة النهائية.

- **1 المراجعة المستمرة:** يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى الإمكانيات المتاحة.²

- **2 المراجعة النهائية:** يستعمل هذا النوع عادة في السنة المالية، إذ يعين المراجع في ظل هذا النوع بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي

رابعا: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:³

هناك نوعين من المراجعة يتعلق الاول بمراجعة كل العمليات والمستندات والبيانات وطريقة تجهيزها وهي شاملة ويتعلق النوع الثاني بالمراجعة الاختبارية تستند على العينة المختارة من مجموع المفردات المراد فحصها.

- **1 المراجعة الشاملة:** تعتبر المراجعة الشاملة نوعا تفصيليا إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية. والواقع أنّ هذا النوع قد يكون شامل بالنسبة إلى بند معين ، وقد يكون شامل بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة.⁴

- **2 المراجعة الاختبارية:** يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تقديم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على كل أو مجموع المفردات وهذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات الكبيرة والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات⁵

¹ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

² المرجع نفسه ، ص 33

³ محمد امين مازون، مرجع سبق ذكره، ص 13

⁴ محمد امين مازون، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

⁵ عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

خامسا: من حيث الجهة التي تقوم بالمراجعة

وحسب هذا التصنيف نجد فيه نوعين من المراجعة وهما¹:

1. المراجعة الخارجية: هي التي تتم بواسطة طرف خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية وللوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تتال القبول والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمون، المستثمرين، البنوك).²

2. المراجعة الداخلية: تنشأ هذا النوع من المراجعة بناء على الاحتياجات المتزايدة للجهة المسيرة للمؤسسة من أجل فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية بغية الحصول على معلومات تعكس الوضعية الحقيقية ويتخذ على أساسها القرارات، وتعرف المراجعة الداخلية من طرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين على أنها "النشاط الإداري تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".

تتمثل أهمية المراجعة في اعتبارها وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمؤسسة في اتخاذ قراراتها، ومع التطور مهنة المراجعة صاحبها تطورا ملحوظا في أهدافها.

أولا: أهمية المراجعة

إن تعدد الجهات الطالبة لخدمات المراجعة لدليل عن مدى أهميتها وهذا مل سنوضحه من خلال ما يلي³:

1. إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها، كما انها

¹ وجدان علي احمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، فرع محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2009 - 2010 ، ص 134 - 135

² المرجع نفسه ، ص 136

³ وجدان علي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 137

وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدّة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكفاتهم.

2.المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة مما جعل الحاجة الماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد، بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم لن تتعرض للاختلاس والسرقة، نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.¹

3.البنوك: تعد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال، دون بيانات موثوق فيها، ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا، وإبداء الرأي الفني المحايد والعاقل عليها²

4.الدائنين والموردين: يعتمد هؤلاء على تقرير المراجع بصحة وسلامة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة³

5.الزبائن: اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم بمعاملات طويلة الأجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة أو المواد الأولية.⁴

6.العاملين: هم المجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما انهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكفاتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل⁵

ثانيا: أهداف المراجعة

¹ محمد التهامي طواهر ، مرجع سبق ذكره ص 25

²المرجع نفسه ،نفس الصفحة

³محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص 26

⁴وجدان علي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص

⁵محمد امين مازون ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

انطلاقاً من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جلياً تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى، لذلك سنورد الأهداف العامة والميدانية للمراجعة.¹

1. الأهداف العامة (التقليدية):

سننظر للأهداف العامة للمراجعة من خلال جدول تطور أهداف المراجعة.

2. الأهداف الميدانية:

بعد التعرف إلى الأهداف العامة أو التقليدية سوف نتطرق للأهداف الميدانية وهي كالتالي²:

أ- **الوجود والتحقق**: يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية موجودة فعلاً.

ب- **الملكية والمديونية**: تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل العناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها.

ج- **الشمولية أو الكمال**: بما أن الشمول هو من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومة بات من الضروري على نظام المعلومات المحاسبي توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة المقدمة، وبغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة، بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.³

د- **تقييم والتخصيص**: وتهدف المراجعة من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إضفاء المصاريف الإعدادية، والالتزام الصارم بهذا البند من شأنه يضمن الآتي:⁴

-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والعش.

-الالتزام بالمبادئ المحاسبية.

¹المرجع نفسه ، ص 17

²عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة، مرجع سبق ذكره ، ص 23

³ وجدان علي احمد، مرجع سبق ذكره ، ص 138

⁴المرجع نفسه ، نفس الصفحة

- ثبات الطرق المحاسبية من دوره إلى أخرى¹

المطلب الثاني: المعايير العامة للمراجعة ومعايير العمل الميداني

تقوم المراجعة كمختلف العلوم والمهن المتطورة على عدة معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لهذه المهنة، يعملون في أطرها ويسهرون على احترامها في الممارسة العملية في كافة مراحل العمل.

أولاً: المعايير العامة

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بالمراجعة، ويطلق أيضاً على المعايير العامة اسم المعايير الشخصية والتي تتمثل في:²

1. معيار تأهيل المراجع: حسب هذا المعيار فإنّ الفحص يجب أن يتم بواسطة شخص أو أشخاص لديهم التدريب الفني الكافي والخبرة كمراجع، وقد أضاف هذا المعيار التأهيل العلمي إلى التأهيل المهني كون أنّ التأهيل العلمي يزيد من ثقة طالبي خدمات المراجع لتقديم رأيه حول القوائم المالية.³

2.1 معيار الاستقلالية: يجب أن يتوفر في المراجع أو المراجعين خلال كافة مراحل عمل المراجعة بالاستقلال والذي يعرف بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية". فهذا الاستقلال يمثل حجر الأساس أو الزاوية بالنسبة لمهنة المراجعة، ومن ثمّ فإنّه يجب هذا المعيار في برامج تدريب المراجعين فضلاً عن تأكيده عند الإشراف ومتابعة أداء مهمة المراجعة بذل العناية المهنية الملائمة:⁴

إنّ هذا المعيار يشترط على المراجع بأن يبذل العناية المهنية المعقولة عند أداء عمله، فإذا كان المراجع لا يتمتع بالمهارات اللازمة، ولا يمارس عمله بدرجة العناية المعقولة، فإنّه يكون قد خالف آداب

¹ محمد التهامي الطواهر ، مرجع سبق ذكره، 20-21

² وجدان علي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 139

³ عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة، مرجع سبق ذكره، ص 34

⁴ المرجع نفسه ،نفس الصفحة

المهنة وأخلاقيتها، كما يعتبر مخلا بواجباته القانونية، وبذل العناية المهنية يشمل جوانب مثل: اكتمال أوراق العمل، كفاية أدلة المراجعة وملائمة تقرير المراجعة¹

ثانيا: معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ مهمة المراجعة إذ يجب على المراجع أن يكون ملما بها ، وأن يلتزم بها أثناء تنفيذه للمهمة، وذلك حتى يستطيع تقديم عمله بالجودة المطلوبة، وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاث معايير وهي:²

1. التخطيط والإشراف الملائمين: وهنا يفترض أن يكون التخطيط السديد العائد لمهمة المراجعة يوفر تنظيما صحيحا في مكتب المراجع وبين موظفيه وذلك لضمان حسن سير العمل، وكلما زاد عدد الأفراد القائمين على العملية كلما زادت الحاجة إلى دقة تحديد السلطات والمسؤوليات

2. فهم الرقابة الداخلية: يعد وجود نظام الرقابة الداخلية لدى المؤسسة (العميل) أحد أهم المفاهيم المتعارف عليها في المراجعة من الوجهتين النظرية والعملية حتى يتم توفير معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، وإذا اقتنع المراجع أنّ المؤسسة لديها نظاما ممتازا للرقابة الداخلية يتم من خلال توفير بيانات يمكن الاعتماد عليها ويؤدي وجوده إلى حماية بعض الحالات قد يكون أساليب الرقابة الداخلية ملائمة مما يعوق تنفيذ العمل في المراجعة على فعال³

3 - كفاية الأدلة وجودتها:تتطلب متطلبات نيل شهادة الماجستير، (فتأهيل -كفاية الأدلة وجودتها: تتطلب قرارات المراجع الخاصة بحجم ونوع الأدلة التي يجب جمعها في حالات معينة ممارسة قدرا من الحكم المهني⁴

المطلب الثالث: معايير إعداد تقرير المراجعة

تتضمن المراجعة التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق لزيادة الكفاءة والربحية. ويعتبر التقرير الهدف الرئيسي من عملية المراجعة وذلك نتيجة لاحتوائه على رأي المراجع حول مدى عدالة القوائم المالية، ويرفق هذا التقرير مع التقرير المالي السنوي الذي يشمل القوائم المالية⁵

¹ محمد التهامي الطواهر ، مرجع سبق ذكره، ص22

² محمد التهامي الطواهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 22

³ محمد التهامي الطواهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 23

⁴ محمد التهامي الطواهر ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

⁵ وجدان علي احمد مرجع سبق ذكره ، ص140

وتتمثل معايير إعداد التقرير فيما يلي:¹

1. إبداء الرأي عن مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية: إنّ المبادئ المحاسبية في الأصل يتم اقتراحها من طرف المختصين وهيئات، ويتعاقد عليها مع مستعملي القوائم المالية، بحيث أنّ هذه المبادئ تتصف بالقوة القانونية، فلا تحظى البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة بالقبول إلا إذا ثبت أنّ المبادئ المحاسبية المتفق عليها مطابقة بالحرف الواحد، لذلك يقوم المراجع بإبداء رأيه في المبادئ المحاسبية ومدى تطبيقها من طرف المؤسسة.²

2. إبداء الرأي حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية للسنوات السابقة: ويهدف هذا المعيار إلى تقييم والتنسيق في تطبيق المبادئ المحاسبية وفي حالة حدوث تغيرات يجب إخطار الجهة المعنية بالمراجعة، وذلك لضمان قابلية المقارنة على مدار الفترات والسنوات المالية المتعاقبة.³

3. احتواء القوائم المالية على كل الإيضاحات والبيانات اللازمة من الحكم المهني: وهذا يستلزم أن تكون القوائم المالية مرفقة بملء الوثائق الثبوتية، وأن لا يوجد فيها أي غموض أو إبهام وإن وجد يجب إيضاحه والاستفسار عنه من طرف الجهة المسؤولة عنه، أما في حالة وجود الإبهامات يجب على مراجع الحسابات أن يذكر القصد الموجود في تقريره النهائي للجهات، الطالبة للمعلومات حول نتائج المراجعة القوائم المالية.⁴

4. شمول تقرير المراجع كل القوائم المالية: ونقصد به أنّ مصادقة المراجع تكون حول كل القوائم المالية، حتى يتم التأكد من مدى صحة ومصداقية القوائم المالية المعبرة عن المركز المالي للمؤسسة، ولكن هذا المعيار ليس معناه إبداء الرأي بالموافقة أو الرفض لكل القوائم المالية ومحتوياتها ففي غالب الأحيان لا يمكن للمراجع إعطاء موافقة تامة عنها⁵

المبحث الثالث: عموميات حول الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء من ابرز المفاهيم التي تحضي بالاهتمام من طرف الباحثين والمفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء والاستمرارية كما يشمل هذا المفهوم وبالإدارة وبالموارد

¹ المرجع نفسه ،نفس الصفحة

المرجع نفسه ،ص 136

³ المرجع نفسه ،نفس الصفحة

⁴ وجدان علي احمد ، مرجع سبق ذكره ص138

⁵ المرجع نفسه ص 140

البشرية . وعليه فنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الأداء في المؤسسة من حيث التعريف والأنواع وندرس العوامل المؤثرة في الأداء

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

يرتبط مفهوم الأداء بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المؤسسة باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية قصيرة وطويلة الأجل.

وعرف : **Akherkhen** الأداء على انه انجازا تأدية عمل يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة من خلال هذا التعريف نستنتج إن الأداء يدل على القيام بالأنشطة والإعمال التي تحقق الأهداف الرئيسية للمؤسسة.¹

كما يعرف الأداء على انه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم بعكس كلا من الأهداف والوسائل الأربعة لتحقيقها، إي انه مفهوم يربط بين ارجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.²

كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة ، الوقت والتكلفة وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل ،الإبداع...الخ) وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معها، لأن من المحتمل إن يؤدي إلى تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية ولتحقيق الكفاءة الأعلى ، وكذلك مكن المحتمل إن يكون هناك اتفاق اكبر.

ويرجع سبب تنوع وتعدد تعاريف الأداء لمفهومه شامل الاستعمال وبناء على ما سبق : يمكن القول أن الأداء هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة بالاستخدام الأمثل للموارد ، باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكي .³

المطلب الثاني: مكونات الأداء المالي

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هما الفعالية والكفاءة والإنتاجية ، أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العو امل وتسييرها بشكل جيد، وعليه سنتطرق هذه العوامل:⁴

¹ الشيخ الداوي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث العدد السابع ، الجزائر، 2009، ص218

² المرجع نفسه ، ص 219

³ الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

⁴ الشيخ الداوي،، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

1. **الفعالية**: يرى الباحثون في علم التسيير إلى مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة ، وتعتبر الفاعلية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة ، وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة مختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح ، وسنتطرق إلى تحليل هذا المصطلح: ¹

تعريف الفعالية حسب : Plauchet Vincent ينظر الكاتب إلى الفعالية على انها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول إلى النتائج المرتقبة.

تعريف الفعالية: نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة علي تحقيق أهدافها. من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة ، مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والأهداف المنجزة فعليا وتقاس الفعالية بالنسبة التالية: ²

$$RP/RM = \text{الفعالية}$$

حيث: RM: قيمة المخرجات الفعلية.

RP: 1 قيمة المخرجات المتوقعة.

2-الكفاءة:

-**تعريف الكفاءة حسب : plauchet Vincent** الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة .

-كما تعرف الكفاءة على انها استخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة. من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا ان الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمخلائها من الموارد مقارنة بمخرجاتها. ³

ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدني التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية :

$$MR/RM = \text{الكفاءة}$$

حيث: RM المخرجات

¹الشيخ الداوي،مرجع سبق ذكره ، ص 220

² وجدان علي احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 143

³إلهام يحيوي ، الجودة كمدخل لتحسين الاداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مجلة الباحث العدد الخامس ورقلة 2007 ، ص219

المدخلات MR 12:

- 3 الإنتاجية:

-تعرف الإنتاجية بانها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتباين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

تعريف آخر للإنتاجية : تعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.¹

المطلب الثالث : أنواع الأداء المالي

بعد أن تطرقنا لمفهوم الأداء نقوم بتصنيفه حسب المعايير التالية

- 1 حسب معيار الشمولية²:

يصنف الأداء حسب هذا المعيار إلى الأداء الكلي والأداء الجزئي.

1.1 الأداء الكلي : ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الانجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع

عناصر المؤسسة أو وظائفها

1.2 الأداء الجزئي : ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في

المؤسسة³

2. حسب معيار المصدر⁴:

ينقسم الأداء وفقا لهذا المعيار إلى نوعين وهما الأداء الداخلي والأداء الخارجي

- - 1 الأداء الداخلي: وهو الأداء الناتج عن كل من الموارد البشرية والمالية والتقنية الضرورية

لتسيير نشاط المؤسسة ويشمل الأداء الداخلي ما يلي:⁵

¹ عبد الله قويدر الواحد و ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير و الاداء في المؤسسة الاقتصادية المؤسسة العمومية ، دار المحمدية، الجزائر ، ص16

² عبد الله قويدر الواحد و ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ص 20

³ عادل عشيبي ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص5

⁴ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

⁵ الهام يحيوي ، مرجع سبق ذكره ص 223

أ- الأداء البشري : و هو أداء الأفراد داخل المؤسسة من خلال صنع القيمة المضافة ، وتحقيق الأفضلية باستخدام مهاراتهم وخبراتهم

ب- الأداء التقني : ويتمثل قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل فعال

ت- الأداء المالي : ويكمن الأداء المالي في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة

2.2 الأداء الخارجي: هو الأداء الناتج عن التغيرات الحاصلة في المحيط الخارجي للمؤسسة ، وهناك عدة متغيرات تنعكس على أداء المؤسسة

3. حسب معيار الطبيعة : تبعا لهذا المعيار يمكن تقييم الأداء إلى أداء اقتصادي ، اجتماعي ، تكنولوجي ، وأداء إداري.¹

1.3 الأداء الاقتصادي: يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها المؤسسة نتيجة تعظيم نواتجها ، ويقاس الأداء الاقتصادي عادة باستخدام المقاييس الربحية بأنواعها المختلفة².

2.3 الأداء الاجتماعي: يعد الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة أساسا لتحقيق المسؤولية الاجتماعية داخلها ، ويصعب قياس الأداء الاجتماعي بالمقاييس الكمية المتاحة ، ولتحديد مدى مساهمة المؤسسة في المجتمع التي تربط بينها وبين الجهات التي تتأثر بها.³

3.3 الأداء التكنولوجي: يتمثل الأداء التكنولوجي للمؤسسة في تحديد أهدافها التكنولوجية أثناء عملية التخطيط ، وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها المؤسسة أهداف إستراتيجية نظرا لأهمية التكنولوجيا⁴

3.4 الأداء الإداري: ويتمثل الأداء الإداري في الخطط والسياسات والنشغيل بطريقة ذات كفاءة وفعالية ، لتقييم الأداء الإداري يمكن استخدام الأساليب المختلفة لبحوث العمليات.

4. حسب معيار الوظيفة : يصنف الأداء حسب معيار الوظيفة وفقا لوظائف المؤسسة والتمثلة في كل من الوظيفة المالية ، ووظيفة الإنتاج ، ووظيفة التسويق ، ووظيفة التموين ، ووظيفة البحث والتطوير ، أداء ووظيفة الأفرادالخ¹

¹ عادل عشي ، مرجع سبق ذكره ص 6

² الهام يحيوي ، مرجع سبق ذكره ص 225

³ الهام يحيوي ، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

⁴ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

4.1 أداء الوظيفة المالية : يتمثل في مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية ، كتحقيق التوازن

المالي ، توفير السيولة لتسديد التزاماتها ، وتحقيق المردودية .

2.4 أداء الوظيفة الإنتاجية: يتمثل الأداء الإنتاجي للمؤسسة في تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة

وبجودة عالية مع تدنية التكاليف²

3.4 أداء وظيفة البحث والتطوير : يتم دراسة وظيفة البحث والتطوير بناء على مؤشرات عدة

منها التنوع وقدرة المؤسسة على إنتاج منتجات جديدة ، وكذلك قدرتها على الاختراع والابتكار.³

4.4 أداء وظيفة الأفراد: يتمثل أداء الفرد في قيامه بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها

عمله وتمكنه من انجازه و أداء مهامه بنجاح.⁴

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء:

يتأثر الأداء بالعديد من العوامل المختلفة منها ما هو ذو طبيعة داخلية يمكن للمؤسسة التحكم فيها

، ومنها ما هو صادر عن المحيط الخارجي يصعب التحكم فيه وبالتالي على المؤسسة التكيف معها ،

ونفصل كل من العوامل الداخلية والخارجية فيما يلي :⁵

1.العوامل الخارجية: تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في المؤسسة في مجموعة من المتغيرات و القيود

التي تخرج عن نطاق التحكم في المؤسسة ، وعليه فان أثارها قد تكون فيشكل فرص ، كما تصنف

العوامل الخارجية إلى عوامل اقتصادية ، اجتماعية وثقافية وتكنولوجية وسياسية وقانونية .⁶

1.1 العوامل الاقتصادية: تؤثر هذه العوامل بشكل كبير على المؤسسة الاقتصادية ، خاصة

الصناعية منها، ونظرا لطبيعة نشاط المؤسسة من جهة ، ومن جهة ثانية لكون البيئة الاقتصادية من

مصدر لمختلف موارد المؤسسة والمستقبل لمختلف منجزاتها ، وتتعرض أثارها على أداء المؤسسة في

المدى القصير.⁷

¹ عادل عشيبي ، مرجع سبق ذكره ص 7

² المرجع نفسه ، نفس الصفحة

³ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

⁴ المرجع نفسه ، ص 15

⁵ الهام يحيوي ، مرجع سبق ذكره نفس الصفحة

⁶ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

⁷ المرجع نفسه ، نفس الصفحة

2.1 العوامل الاجتماعية والثقافية: تتضمن العوامل الاجتماعية والثقافية نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والفكرية للمجتمع الذي تتواجد فيه المؤسسة، وقد تشكل هذه العوامل عائقاً أمام تحسين أدائها.¹

3.1 العوامل السياسية والقانونية: تظهر هذه العوامل عموماً في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين... الخ، وتشكل هذه العوامل فرصاً تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.²

4.1 العوامل التكنولوجية: وتتمثل هذه العوامل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق الإنتاج وكسب الوقت.³

2. العوامل الداخلية: تنتج هذه العوامل عن تفاعل مختلف المتغيرات التي تؤثر على أداء المؤسسة سواء سلبياً أو إيجابياً ويصنف إلى عدة عناصر نذكر منها:⁴

1.2 العنصر البشري: يشكل العنصر البشري أهم مورد في المؤسسة، فنمو تنافسية وتطور المؤسسة مرهون بمدى استقطابها لعناصر بشرية متميزة في مهارتها ومعارفها وقدرتها على الانسجام في الجماعة، ومدى تعاون معها، كما تعمل على بذل جهد أكبر وتحقيق أداء أفضل.⁵

- الإدارة: إن للإدارة مسؤولية كبيرة في تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة جميع الموارد التي تقع ضمن نطاق مسؤولياتها وسيطرتها فهي بذلك تؤثر على جميع الأنشطة في المؤسسة ومنه فهي مسؤولة بنسبة كبيرة في زيادة معدلات الأداء داخل المؤسسة.⁶

3.2 التنظيم: يشمل التنظيم توزيع وتحديد المهام والمسؤوليات وفقاً للتخصصات على العمال داخل المؤسسة أي تقسيم العمل عليهم وفق مهاراتهم وإمكانياتهم الخاصة، كما أن درجة التنظيم تؤثر

¹ المرجع نفسه، نفس الصفحة

² المرجع نفسه، ص 226

³ المرجع نفسه، ص 227

⁷ المرجع نفسه نفس الصفحة

⁵ عبد الله قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 23

⁶ المرجع نفسه، نفس الصفحة

على أداء المؤسسة ، لذا يجب أن تكون لأي مؤسسة مرونة ديناميكية في أي تنظيم بشكل تجعله قابلا للتغيير وفق المستجدات الحالية .¹

4.2 **بيئة العمل** : وتشير إلى مدى أهمية العناصر المحيطة بالفرد أثناء تأديته لوظيفته ، وان عدم الانتظام في العمل والانسجام و الغيابات يعد سببا رئيسا في سلبية العمل .²

5.2 **طبيعة العمل**: تشير إلى أهمية الوظيفة و المنصب الذي يشغله الفرد ومدى مقدار فرص النمو والترقية المتاحة أمامه ، حيث كلما زادت درجة توافق الفرد وظيفته أدى ذلك إلى زيادة دافعيته و حبه للعمل ولائه للمؤسسة .³

الدراسات السابقة

تهدف دراسة نغاز أحمد "دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار"، 2007 - 2006 الى ان اعتماد وظيفة المراجعة الداخلية، تساعد على التحكم في ادارة المؤسسة ، حيث تسعى المؤسسة دائما إلى تبني أنظمة رقابية تاهلها إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية ،فكان بذلك للمراجعة الداخلية دورا كبيرا في عملية صنع القرارات بمختلف أنواعها و أساليبها في التنظيم، الأمر الذي جعلها تحقق نتائج متلاحقة ،إلا ان ذلك لا ينفي وجود نقائص يجب على المؤسسة العمل على تداركها، بحيث هنا لا تزال وظيفة المراجعة الداخلية بالمؤسسة مطبقة بصور غير مكتملة من حيث الموارد المادية و البشرية و البشرية و التقنية ،حيث يستعان بالمراجعة الداخلية من اجل دعم وتفعيل ذمه القرارات ايم يضمن الحصول على اكبر عائد منها .

تهدف دراسة ابراهيم اسحاق نسمان، " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة -دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين رسالة ماجستير تخصص محاسبة تمويل الجامعة الإسلامية بغزة سنة 2009 إلى مناقشة دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين و توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف وان تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لانجاز المصارف العديد من الاهداف ،ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة

¹المرجع نفسه، نفس الصفحة

²عادل عسبي ، مرجع سبق ذكره ص 17

³عبد الله قويدر ،مرجع سبق ذكره ، ص 24

يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني متكامل ويشتمل على وجود مجلس الإدارة و لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال.

تهدف دراسة شعباني لظفي، "المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين وتسيير المؤسسة، 2004 - 2003" الى مساهمة المراجعة الداخلية في تحقيق اهداف المؤسسة ،وكذلك العمل على تحسين، التسيير، فالمراجعة الداخلية تعمل على نقاط القوة والضعف الخاصة بنظام الرقابة الداخلية الموضوع من طرف المؤسسة وتقوم بتقديم التوصيات للإدارة العليا حتى تصلا لتصحيح هذا النظام، وتساهم في الوصول الاهداف المرجوة من طرف المؤسسة.

هدفت الدراسة يوسف سعادة، دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة، 2010 - 2009 الى التعرف على مستوى الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكمة ،وهفي لمحاولة تحديد الاطار النظري للمراجعة الداخلية بصفة عامة وإبراز موقع المراجعة الداخلية وإبراز أهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة، خلصت الدراسة ان للمراجعة المؤسسة دور فعال وذلك لتعقد العلاقات الاقتصادية المتعلقة مما يساعد على توفير مختلف البيانات وتقييم الإجراءات مع اقتراح لحلول الممكنة.

بوشدوب طلال محمد الخميني ،المراجعة الداخلية للإجراءات التنظيمية والمحاسبية للقروض الاستهلاكية على مستوى بنك التنمية المحلية 2007

تهدف دراسة بوشدوب طلال محمد الخميني ،"المراجعة الداخلية للإجراءات التنظيمية والمحاسبية للقروض الاستهلاكية على مستوى بنك التنمية المحلية 2007" ، أن المراجعة الداخلية وظيفة وقائية وضرورية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المصرفية ،بحيث تضمن مصداقية وصراحة نظام المعلومات المستخدمة وكذلك المحافظة على الذمة المالية وأصول المؤسسة كما ان المراجعة الداخلية المصرفية تنحصر اساسا في تحديد المخاطر والعمليات الأكثر عرضة له وذلك بهدف التخفيض من حدة العواقب والتحكم في تغيرات المحيط ننح ننفق في هذه النقطة الا انا لاختلاف يكمن في ان كل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة الخارجية، وهذه الاخيرة تمتاز بوجود المخاطر التي تهدد نشاط المؤسسات . هي

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استنتجنا طبيعة التحليل المالي و الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهمة و مختلف مراحلها التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام بها، وكل متناولنا مكننا من إستنتاج التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح انه عبارة أداة مميزة في إتخاذ القرارات ، حيث يعتبر التحليل المالي على أنه عملية فحص القوائم المالية و ذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات هي النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم أدائها المالي، وهو ما يتطلب إلى ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف تشخيص الوضعية المالية لها خلال فترات معينة، و كذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازن المالي.

الفصل الثاني :

الجانب التطبيقي دراسة حالة

مصنع الاسمنت بني صاف ولاية

عين تموشنت

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

تمهيد الفصل

من اجل الفهم والتوضيح أكثر ، و اعتمادا على التحقيق الميداني داخل شركة الاسمنت بني صاف والتي تعتبر من بين أكبر الشركات العمومية في الجزائر من حيث إنتاج الإسمنت سنحاول إعطاء نظرة حول الشركة من خلال التنظيم الجديد الذي جاءت به في ميدان الاستثمارات و الكشف عن السياسات الاقتصادية المتبعة في المجال ذاته.

وتعتبر هذه المؤسسة من المؤسسات الوطنية التي سعت إلى إصلاح مشاكلها بتبنيها لإستراتيجية الشراكة التي اعتبرتها وسيلة للنمو والتوسع ورفع الكفاءة الإنتاجية، وجلب تكنولوجيا متطورة ومعارف ضرورية ،خاصة وأن قطاع الاسمنت من القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها القطاع الصناعي الجزائري ويحتاج إلى تجربة وخبرة عالية، كل هذه الدوافع وغيرها دفعت مجمع جيكا إلى البحث عن شركاء أجنب لهم مستوى عالمي ومكانة رائدة في هذا القطاع .

حيث الهدف من هذه الدراسة التعرف على الشركة التي تحتل مرتبة مرموقة من حيث الأهمية الاقتصادية خصوصا بعدما أصبحت شركة بالأسهم SPA وعلاوة على ذلك التعرف على أدوارها ومهامها وهيكلها التنظيمية.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

المبحث الاول:عموميات حول المؤسسة

المطلب الاول: شركة الاسمنت بني صاف ولاية عين تموشنت تعريف ،النشأة والاهداف

1.البطاقة التعريفية شركة الاسمنت بني صاف ولاية عين تموشنت¹

- **الاسم** : شركة الاسمنت بني صاف (S.C.I.B.S).
- **النشاط** : إنتاج و بيع الاسمنت.
- **العنوان** : BP 22 بني صاف , ولاية عين تموشنت , الجزائر .
- **الهاتف** : 043.64.59.71
- **الفاكس** : 043.64.39.74

منذ الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة تصنيعية بهدف تحقيق استقلالها الاقتصادي، وبما أن صناعة الاسمنت من أحد بوادر هذا الأخير ومن أكبر المنشآت الاقتصادية التي تلبي الطلب المتزايد. تعتبر شركة الاسمنت ببني صاف التي هي محل دراستنا، شركة ذات أسهم SPA فرعية عن المؤسسة E.E.C.O يقدر رأس مالها 1800. 000. 000 دج وبقوة كهربائية تبلغ 60 كيلوواط و بطاقة إنتاجية سنوية تقدر بـ: 1000. 000 طن من مادة الاسمنت.

2.نبذة تاريخية عن الشركة:

تأسست شركة الاسمنت ومشتقاته الثانية بني صاف شهر سبتمبر 1974 من طرف الشركة الفرنسية "Creustolore" بنكلفة 10. 396. 000. 000 دج وقد بدأ إنتاجا الفعلي في سنة 1979 تحت اسم S.N.M.C بطاقة إنتاجية قدرت بـ: مليون طن بحيث كانت تابعة للشركة الأم مقرها الجزائر عند إعادة الهيكلة للمؤسسة.

في 1982 تفرعت إلى "03" مؤسسات جهوية وتضم 13 وحدة صناعية للإسمنت موزعة

كالتالي:

❖ مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للشرق E.R.C.E

❖ مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للوسط E.R.C.C

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

❖ مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغرب E.R.C.O

في 28/12/1997 تفرعت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته للغرب E.R.C.O إلى أربع "04" وحدات مستقلة هي كالتالي:¹

1. وحدة الإسمنت زهانة S.C.I.Z،

2. وحدة الاسمنت سعيدة S.C.I.S

3. وحدة توزيع مواد البناء S.O.D.M.A.C

4. وحدة بني صاف S.C.I.B.S.

وابتداء من 1989 شهدت استقلالية في التسيير لتصبح تابعة للمجمع الجهوي للإسمنت E.R.C.O سنة 1998، وفي جويلية 2005 توجهت الشركة الأجنبية بـ: 35% إنتاج منتج جديد و "الاسمنت الأبيض".

تعتبر شركة الاسمنت وسط تجاري بينها وبين الزبون بحيث يتوجه إليها عند رغبته في شراء الإسمنت فيتقدم طلبه ويسدد المبلغ المطلوب لتسليمه هذه الأخيرة سند التحميل والفاتورة اللذان يحملان كل المعلومات الخاصة بالزبون إلا الفاتورة تزيد عن سند التحميل يتضمن مبلغ البيع أما سند التحميل فيختلف باختلاف الوحدات فكل وحدة لها سند التحميل الخاص بها، كما أن نوعية الزبون تلعب دورا هاما في كمية المنتج المتحصل عليها بحيث نجد المقال، المستثمر وزبون يشتري لإعادة البيع والبيع الحر.

3. الموقع الجغرافي للشركة:

تقع شركة الإسمنت على بعد 4 كلم شرق ميناء بني صاف على ارتفاع 185 متر عن سطح البحر، تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 42هكتار، أما المواد الأولية المستعملة فهي: الحجز، الكس، الطين و موقعها على بعد 600م جنوب المصنع، حيث تمثل نشاطها من خلال العقد التأسيسي المتمثل في إنتاج الإسمنت بحيث تبلغ الطاقة الإنتاجية 1000.000 طن سنويا إلا أنه أعيد برمجة الإنتاج على أساس 800.000 طن سنويا.

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

المطلب الثاني: أهداف الشركة و دورها الاقتصادي

أولا : أهداف الشركة

تتمثل أهداف الشركة إلى ما يلي:¹

- ✓ تدعيم الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية.
- ✓ استغلال كل الطاقة الإنتاجية 1.000.000 طن سنويا
- ✓ تغطية السوق الوطنية.
- ✓ تطوير و ترقية انتاج الإسمنت من حيث الكمية و الجودة.
- ✓ التسيير الأمثل للموارد البشرية و تحقيق الرقابة على جميع المستويات.
- ✓ المحافظة على صحة و أمن الموظفين.

تحقيق عوائد من صادرات الاسمنت .

إدخال تكنولوجيا جديدة وتقنيات صناعية وإدارية .

تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية .

توفير الجو المناسب للعمل وضمان استقرار المؤسسة.

ضمان جودة الإنتاج وفقا للأهداف المرجوة .

ثانيا :الدور الاقتصادي لمؤسسة الاسمنت:

نظرا لأهمية الاقتصادية لقطاع صناعة الاسمنت في الجزائر فهذه المؤسسات تلعب دورا هاما سواء

على مستوى الاقتصاد الجزئي أو الكلي و يظهر فيما يلي :

- ☞ دورها الأول و الكبير هو انتاج الاسمنت .
- ☞ توفير المنتج في الأسواق تبعا للطلب على المادة .
- ☞ تلبية احتياجات المستهلكين الصناعيين .

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

تحسين الظروف الاجتماعية للعمال وذلك بمنحهم اعانات مالية ومعنوية وكذا تحسين ظروف

العمل .

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لشركة الإسمنت بني صاف و مراحل الانتاج:¹

إن نجاح أي شركة ووصولها إلى أهدافها الموجودة راجع إلى حسن اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يلائم و يوافق حجم النشاط و توزع مهامها دون أن تهمل جانب التنسيق فيما بين مختلف هياكلها و يمكن أن نوضح التنظيم العام لهذه الأخيرة على النحو التالي:

الفرع الأول: توزيع العمال

الجدول رقم (02): توزيع العمال

الفرق	سنة 2012			سنة 2011			المجموع الاجتماعي المهني
	العدد	المجموع	عقود عمل غير محددة المدة	المجموع	عقود عمل محددة المدة	عقود عمل غير محددة المدة	
الإطارات السامية	2	38	0	36	1	35	+6%
الإطارات العادية	1	127	3	126	1	125	+1%
التحكم	-11	223	10	234	4	230	-5%
التنفيذ	-10	121	0	131	0	131	-8%
مجموع عدد العمال	-18	509	13	527	6	521	-3%

¹ معلومات مقدمة طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة

من طرف شركة الاسمنت بني صاف

الجدول رقم(03): عدد العمال:¹

النسبة%	سنة 2012	المجموع الاجتماعي المهني
7%	38	الإطارات السامية
25%	127	الإطارات العادية
44%	223	التحكم
24%	121	التنفيذ
100%	509	مجموع عدد العمال

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة

من طرف شركة الاسمنت بني صاف

تضم الشركة 509 عامل موزعين حسب طبيعة عملهم.

نلاحظ من خلال المعطيات في الجدولين أعلاه أن: التشغيل تراجع بنسبة طفيفة حيث المناصب الأساسية المحررة منذ البداية ثم تبديلها عن طريق التوظيف.

معدل عمر العمال يقارب 40 سنة، "02" منهم القدم في الشركة ، من خلال مقياس الاقدمية فإن تركيبة العمال توضح أن 38% منهم لهم أقل من "04" سنوات خبرة ما يعادل 220 عامل، 180 منهم ما دون الأربعين سنة في العمر.

نسبة التغيب عن العمل كبيرة بسبب الأمراض و حوادث العمل لفترة طويلة.

تقدر كتلة الأجور ب: 581.700.411.24 دينار جزائري.

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

أ. القدرة الإنتاجية السنوية للشركة: تقدر قدرة إنتاج الشركة ب: 3000 طن من "كيلنكار" في اليوم ما يعادل:

$$990000 = 330 \times 3000 \text{ طن في سنة.}$$

ب. القدرة الإنتاجية اليومية للشركة: تقدر قدرة إنتاج الشركة من الإسمنت في اليوم.

$$90 \times 20 \text{ طن في الساعة في الساعة } \times 20 \text{ ساعة} = 3600 \text{ طن في اليوم.}$$

$$\text{ما يعادل } 1187000 = 330 \times 3600 \text{ طن في السنة.}$$

الفرع الثاني: مراحل صناعة الإسمنت¹:

أ. قسم التصنيع: يتكون قسم التصنيع من خمس ورشات تتمثل في:

• ورشة التكسير.

• ورشة استقبال الخام.

• ورشة الطحن و إضافة التصحيح.

• ورشة التخزين و التوزيع.

ب. دراسة المنتج: إن شركة الإسمنت بني صاف تقوم بصنع الإسمنت البورتلاندي من نوع:

Un ciment portland composé a la pouzzolane naturelle de la classe emii.a42,5 selon la norme na442/2000.

بقدرة إنتاجية تفوق 1000.00 طن أي ما يعادل 3600 طن يوميا وإنتاج الإسمنت يكون على

شكلين:

Vrac: إسمنت يملأ في شاحنات ذات خزانات "cocote".

Sac: إسمنت يملأ في أكياس ذات 50 كغ بواسطة عتاد التغليف.

الإسمنت البورتلاندي عبارة عن مسحوق رمادي اللون يتألف من مزيج سيلكات الكالسيوم، ألومينات

الكالسيوم إلى جانب ألومينات الحديد أما المواد الأولية المستعملة فهي حجر الكلس والطين وموقعها على

بعد 600م جنوب المصنع، حيث يسحب بواسطة حزام أوتوماتيكي، بالإضافة إلى ذلك توجد مواد إضافة

تسمى مواد التصحيح والإضافة كالحديد والبوزيلان.

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

ج.مراحل الإنتاج: يمر إنتاج الإسمنت بعدة مراحل منها

المرحلة الأولى:

➤ ورشة التكسير: تخلط فيها الموارد الأولية بنسبة 75% من الكلس و 25% من الطين حيث تقوم بتكسرها و بعدها استقبال الخام.

المرحلة الثانية:

➤ ورشة استقبال الخام: و هنا يستقبل المزيج من الكلس و الطين و تقدمه للورشة الموالية.

المرحلة الثالثة:

➤ ورشة الطحن و إضافة مواد التصحيح: في هذه الورشة يطحن الخليط و يضاف إليه 4% من الكلس النقي و 1% من معدن الحديد إلى 95% من الطين.

المرحلة الرابعة: و تتم في مرحلتين:

1. ورشة الطهي "الفرن": هنا تحدث التفاعلات الكيميائية عند 1000 مئوية و 1450 درجة مئوية و هنا تنتج مادة تسمى الكلانكير "cliniker"، و تقدر الطاقة المتوسطة للفرن 3300 طن يوما.

2. ورشة التبريد: بعد ورشة طهي وإضافة المواد الإضافية و تضم "03" أقماع.

✓ قمع التخزين الكلانكار سعته 570 طن.

✓ قمع لتخزين الجبس سعته 144 طن .

✓ قمع لتخزين البوزتلان "pouzzolane" سعته 205 طن.

يتم إضافة 5% من الجبس بهدف تخفيض سرعة التجميد و حوالي 15% من مادة البوزتلان لغرض الإنتاج الى حوالي 80% من الكلانكارو تسحق هذه المواد لتغطي مادة الإسمنت من نوع

"cemii/a42.5 cpj"

المرحلة الخامسة:

➤ ورشة التخزين و التوزيع: و هي آخر ورشة داخل الشركة نجدها مباشرة بعد ورشة الطحن

و تضم "6" مخازن سعة كل واحد منها ب: 10000 طن و مباشرة منها نحو ورشة التوزيع حيث يملأ المنتج في أكياس أو عن طريق أكوام تملأ في شاحنات ذات خزانات وتمد الاستهلاك.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

بالإضافة الى هذه الورشات نجد ورشات اخرى منها:

- ورشة صيانة المحركات.
- ورشة التحاليل الكيميائية.

المطلب الرابع: تسيير الموارد البشرية في المؤسسة¹

يعتبر تسيير الموارد البشرية بمؤسسة صناعة الاسمنت من أهم النشاطات بالمؤسسة، حيث تطور في الآونة الأخيرة وخاصة بعد حصول المؤسسة على شهادة الإيزو، إذ تفرض هذه الأخيرة ضرورة وجود نظام قائم بحد ذاته لتسيير هذه الموارد.

فقبل حصول المؤسسة على هذه الشهادة لم تكن هناك نشاطات واضحة ومحددة لتسيير الموارد البشرية، فالتوظيف كان يتم بصفة عشوائية بدون الاعتماد على معايير معينة، وعدم اشتراط شهادة علمية أو خبرة معينة... الخ، و يعود السبب الى ذلك الظروف التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الفترة.

أولاً- تخطيط احتياجات الموارد البشرية وعملية التوظيف²

1. وظيفة التخطيط

تقوم مصلحة المستخدمين بالمؤسسة بتخطيط الاحتياجات من الموارد البشرية للسنة (ن +1) انطلاقاً من الطلبات التي جاءت للمؤسسة من زبائنها، حيث تقوم دائرة الإنتاج بتحديد عدد الآلات التي سوف تشتغل للانتهاء من الطلبات في الوقت المحدد، وبناء على ذلك تعمل مصلحة المستخدمين على تحديد عدد العمال الواجب لكل آلة والذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة، ومنه يتحدد المجموع الإجمالي لعدد العمال اللازم للإنتاج في الوقت المحدد للسنة المقبلة.

وتسعى هذه الوظيفة الى الالتزام بالدقة والموضوعية في التخطيط للموارد البشرية وتقديم الخطط للمؤسسة في الوقت المناسب وبالعدد اللازم لتحقيق الأهداف المسطرة لكل اجال المحددة.

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

² معلومات مقدمة من طرف الشركة

2.التوظيف

عند شغور منصب ما في المؤسسة، تحدد المصلحة المعنية احتياجها من الأفراد، وترسل طلبا بذلك إلى مصلحة المستخدمين التي تقوم بدراسة الطلب لمعرفة إمكانية وجود شخص مناسب من داخل المؤسسة أم لا، بدل اللجوء إلى التوظيف الخارجي، إذ الأولوية في شغل المنصب للموظف الداخلي. فإذا وجد شخص مناسب من داخل المؤسسة يتم نقله مباشرة إلى المنصب شاغر، والذي قد يحتاج لتكوين قصير قبل أن يشغل منصبه الجديد.

وتلجأ المؤسسة إلى التوظيف الخارجي في حالة شغور مناصب ذات اختصاص معين، أو تتطلب مهارات خاصة لا تتوفر في المؤسسة، ويتم التوظيف بناء على شروط معينة تحددها المؤسسة ممثلة في مصلحة المستخدمين، وتكون في أغلب الأحيان هذه الشروط مقرونة بمسابقة.

إن للتوظيف أهمية بالغة في المؤسسة لتوفيره الموارد البشرية اللازمة كما ونوعا تلبية لاحتياجات المؤسسة , إلا انه لا يزال يواجه نقائص وعراقيل عديدة، حيث يظهر لنا أن دور وظيفة الموارد البشرية هنا مجرد وسيط إداري ، و كذلك الأمر بالنسبة لمسيري مختلف المصالح , إذ عندما يتعلق التوظيف بالمناصب المهمة يتم ذلك على مستوى المديرية العامة .

ثانيا-التكوين والتحفيز في المؤسسة¹

1.التكوين:

يعتبر التكوين في مؤسسة الاسمنت بني صاف هدف من أهداف المؤسسة، فهو يدخل ضمن إستراتيجية المؤسسة، وتعتمد عليه بشكل كبير لتحسين أداء مواردها البشرية حيث خصصت المؤسسة ما يقارب 1.500.000 دج لسنة 2014 لتكوين الأفراد لمختلف التخصصات وحسب الاحتياجات المؤسسة، فالتكوين ضروري ومستمر من أجل الارتقاء بأداء الموارد البشرية وتحقيق الجودة الشاملة بالمؤسسة، هذه الأخيرة تقوم بالتكوين وتدريب للقضاء على النقائص الموجودة عند العمال خاصة فيما يخص المهارات الواجب توفرها لدى العمال لتحقيق المهام الموكلة إليهم على أكمل وجه، وأيضا لزيادة الإنتاج الجيد

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

والقضاء على الإنتاج المعيب، وتقليل التكاليف، والحد من حوادث العمل، أما في المقام الأول يعتبر تحسين الجودة هو السبب الرئيسي لإجراء التدريب .

أ. أنواع التكوين :التكوين في المؤسسة نوعين:

• **تكوين قبل العمل** :يقدم هذا التكوين للعمال الجدد لكي يتحكموا في الآلات، و ليتم التعرف على طريقة العمل في المؤسسة، ويشمل هذا التكوين برنامجا نظريا حول المنصب الذي سيشغله المتكون، بالإضافة إلى معلومات حول الوقاية والأمن لأن طبيعة العمل تتطلب ذلك، ويتم أيضا تعريف الموظف الجديد بنظام الجودة المطبق في المؤسسة.

• **تكوين بعد العمل** :إذا لاحظ مسؤولوا المؤسسة نقص في أداء الأفراد، أو عدم التحكم الجيد في الآلات، أو كثرة حوادث العمل...من العوامل التي تتطلب إجراءات تصحيحية فورية، والتي من بينها التكوين.

ومن بين الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في التكوين هناك أسلوبين هما:

☞ **تكوين نظري ويكون داخل المؤسسة**، وذلك باستدعاء المدربين ذوي الكفاءة العالية والمتخصصين...، حيث تتحمل المؤسسة مصاريف تنقلهم وإقامتهم طيلة فترة التكوين، ويكون التكوين عن طريق محاضرات وندوات داخل المؤسسة، ولجأت المؤسسة إلى هذا النوع من الأساليب لكون تكاليفه أقل من التكوين الخارجي الذي يتطلب مصاريف أكبر.

☞ **تكوين تطبيقي** في حالة الحصول على الآلات و معدات الجديدة .

ب. **مراحل التكوين** :يمر التكوين بالمؤسسة بالمراحل التالية¹:

1- **التعرف على احتياجات الأفراد للتكوين** :تقوم مصلحة التكوين التابعة لمديرية الموارد البشرية من طرف مدير المختص بالتكوين "le chef département formation" بإشعار باقي المصالح في المؤسسة بتحديد احتياجات أفراد كل قسم أو مصلحة للتكوين،و ذلك من خلال بعث لكل المصالح بجدول احتياجات التدريب " Recueil des besoins en formation pour l année " حيث يحدد مسؤول كل مصلحة احتياجات مرؤوسيه للتكوين بكل موضوعية ودقة.

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشت

2- تدقيق الاحتياجات المطلوبة فعلا، إذ تقوم مصلحة التكوين بالمؤسسة باستقبال الوثائق الخاصة بالتكوين من مختلف المصالح، ثم تعمل على عقد اجتماعات مع الرؤساء المصالح لتحديد الاحتياجات الفعلية للتكوين.

3- البحث عن المؤسسات التي تقوم بالتكوين: من بين العروض الكثيرة التي تتحصل عليها المؤسسة فيما يخص تكوين عمالها، وبعد إجراءات عديدة يتم اختيار المؤسسة التي تقوم بالتكوين.

4- إعداد المخطط السنوي للتكوين.

5- تطبيق برنامج التكوين.

ج. تقييم التكوين: ويتضمن التقييم الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل أصاب التقييم الهدف أم لا من حيث اختيار الموضوع.
- هل كان المؤطرين في مستوى تطلعات المؤسسة.
- ما هي الوسائل التي وضعتها المؤسسة المكونة تحت تصرف المتكون، مثلا جهاز الكمبيوتر....
- قيمة التكوين بالنسبة للمكتسبات السابقة، هل هي ضرورية أم نافعة أم مكملة للمعارف السابقة.
- تقييم شخصي للمتكون إن كان يرى نفسه أصبح فعالا أكثر بعد التكوين أم لا.
- تقييم خاص بالمؤسسة التي أجرت التكوين.
- ويتم تقييم التكوين النظري(الذي يتلقاه عادة الإطارات)، عن طريق قيام المتكون بإلقاء
- المعلومات التي اكتسبها من التكوين على مجموعة من إطارات المؤسسة الذين يهمهم الموضوع.

د. تقييم حقيقي:

بعد الفترة الممنوحة للعامل(الفترة الممتدة ما بين الانتهاء من التكوين إلى غاية التقييم الحقيقي، وتكون هذا الفترة شهر إذا كان التكوين تطبيقي، وشهرين إذا كان التكوين نظري)، يتم التأكد من اكتساب المتكون للمهارات المطلوبة، عن طريق ملاحظة المسؤول المباشر للمتكون فهو القادر على تقييم العامل ومعرفة مدى إظهار الموظف للمهارات المكتسبة.

يساهم التكوين بشكل فعال في تحقيق الأهداف المسطرة، إذ يعمل على إكساب الموارد البشرية المهارات والمعارف الضرورية لتحقيق الجودة في المهام التي يؤديها كل فرد بالمؤسسة، ويعمل أيضا التكوين على القضاء على الفوارق والانحرافات بين معارف الفرد ومتطلبات المنصب.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

* التحفيز: يعتبر التحفيز من أهم النشاطات في المؤسسة، إذ يتم الاعتماد عليه كثيرا في زيادة الإنتاج حيث يعتبر هذا الأخير المحدد الرئيسي للحوافز التي تقدمها المؤسسة لعمالها. أنواع الحوافز: ¹

1. **المنح العائلية** : هي مبالغ نقدية تمنحها المؤسسة كحافز يدفع عمالها ببذل جهد اكبر عرفانا لما قدموه من اجل تحقيق النتائج المرجوة .

2. **منح المرودية** : تقدم شهريا و تقسم على العمال بالتساوي , حيث تتزايد هذه المنحة بتزايد كمية الإنتاج.

الجدول رقم (04) : منح المرودية في المؤسسة

المستوى	كمية الإنتاج	نسبة الزيادة	المستوى	كمية الإنتاج	نسبة الزيادة
0	اقل من 6300	%0	6	70650	%75
1	61300	%50	7	72500	%80
2	63170	%55	8	74390	%55
3	65040	%60	9	76260	%90
4	66910	%65	10	78130	%95
5	68780	%70	11	80000	%100

المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات مقدمة

من طرف شركة الاسمنت بني صاف

¹معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

● **منح الربح و الفائدة :** هي منحة سنوية تقدم بالتساوي لكل المستويات و الرتب الوظيفية عموماً إلا في ظروف أخرى مثل حالات الغيابات

● **منح الكفاءة :** و هي منح خاصة تقدم للعمال ذوي الكفاءة على أساس الرتب الوظيفية , يصل الحد الأقصى بها 350 ألف دينار , أما أدناها يقر ب 200 ألف دينار سنوياً.

● **منح الإقدمية :** انطلاقاً من السنة الأولى من العمل تمنح للعامل هذه المنحة على النحو التالي :

من 1 سنة ← 15 سنة ← 2 % من الأجر القاعدي
من 16 سنة ← 20 سنة ← 2,5 % من الأجر القاعدي
من 21 سنة ← 30 سنة ← 3 % من الأجر القاعدي
أكثر من 30 سنة ← 3,5 % من الأجر القاعدي

التعويضات :¹

تقدم للعمال في الظروف غير العادية للعمال مثال :

* **تعويضات العمل الإضافي:** في حال قيام العمال بعمل إضافي عن العمل المقرر له تقدم له

المؤسسة التعويضات التالية:

الساعات الإضافية: 10 ساعات تقدم كالتالي:

4 الساعات الأولى ← 50 % من الأجر القاعدي

6 الساعات الباقية ← 75 % من الأجر القاعدي

أما العمل في العطل و الأعياد فالمؤسسة تمنح 100 % من الأجر القاعدي إضافة إلى يوم العطلة.

* **تعويضات العمل المتناوب :** يضطر بعض العمال الى العمل في شكل افواج تقوم المؤسسة

بزيادة 20 % من الأجر التقاعدي .

* **تعويضات على حوادث العمل و الأمراض المهنية:** تقوم مصلحة الشؤون الاجتماعية بإعداد تقارير

خاصة يستفيد من خلالها العامل من تعويضات عن هذه الحوادث مع متابعة الإجراءات التي يقوم بها مركز الضمان الاجتماعي .

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

رابعا: تسيير المسار الوظيفي للأفراد بالمؤسسة¹

تقوم مصلحة المستخدمين بالمؤسسة بمتابعة المسار المهني لكل فرد، حيث تعمل على توثيق كل التغيرات التي تطرأ على مساره في وثيقة متابعة، تضم معلومات شخصية حول كل عامل وعن ظروفه الصحية وعن حوادث العمل ، وعن الشهادات المحصل عليها ومستواه الدراسي وعن عمله داخل و خارج المؤسسة بكل تفاصيله...

هذه الوثيقة عبارة عن ملخص لكل التطورات التي يعيشها الفرد ،حيث تستفيد المؤسسة من متابعة الحياة المهنية للأفراد في ترقيةهم ومعرفة إمكانياتهم ووضعيتهم ،و حاجتهم للتكوين ومواضيعه.... ويتم تقييم الموارد البشرية بناءا على طريقة التنقيط كل رئيس مرؤوسيه بناء على حجم العمل و نوعيته وعلى مدى محافظة على المكان ،والتزامهم بالقواعد والتعليمات ،وعلى مدى مداومتهم على العمل وانضباطهم و يتم التقييم بغرض تحديد المنح و العلاوات التي يستفيد منها العمال من خلال نموذج خاص بتقييم علاوة المردودية الفردية ،و نموذج خاص بتقدير منحة المسؤولية وأيضا لتقييم مهارات الأفراد من خلال نموذج متابعة مهارات العمال ،و كل هذا من أجل الارتقاء بأداء الموارد البشرية لتحقيق الجودة والتميز في كل وظائف المؤسسة .

***ظروف العمل :** إذا أردنا إعطاء نظرة شاملة عن بيئة و محيط المؤسسة و ظروف العمل بها ، نقول إن المؤسسة ذات طابع إنتاجي تتميز طبيعة العمل بها بنظام عمل (3*8) ما يعرف بالعمل بالفرق ،وهذا يطلب من العمال ببذل جهد بدني خلال العمل سواء كان العمل ليلا أو نهارا ،كما يجب على العمال التكيف والتأقلم مع هذا النظام ،أما من الناحية العملية والفيزيائية للعمل ،يمكن اعتباره صعب مثل

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشت

أعمال التفريغ و الصيانة الميكانيكية نتيجة الضوضاء والغبار ،وهذا ما يتسبب وقوع الحوادث وانتشار الأمراض المهنية.¹

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزانية شركة الاسمنت

نظرا لسرية متبعة على مستوى الشركة و امتناعهم عن تقديم معلومات حالية لسنة 2022 أو ما قبلها (2021 - 2020 - 2019) فقد قررو تقديم لنا ميزانية 2013 و 2014 و 2015 لذا ستحصر دراستنا على هذه الفترة .

جدول رقم 05 مفهوم الموارد و الاستخدامات

الموارد	الاستخدامات
زيادة في عناصر الخصوم	ارتفاع عناصر الاصول
تخفيض عناصر الاصول	انخفاض عناصر الخصوم

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا على وثائق الشركة

جدول رقم 06: يبين رأس المال العامل

2015	2014	2013	
8005012684	8543725122	7647883190	رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات الشركة

رأس المال العامل = الاموال الدائمة - الاصول الثابتة

¹ معلومات مقدمة من طرف الشركة

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشت

نلاحظ من خلال الجدول ان راس المال العامل موجب و قد ارتفع تدريجيا خلال هذه الفترة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل اصولها الثابتة على اموالها الدائمة، أن ارتفاع الاموال الدائمة هو الاخر يعتمد على الاموال الخاصة بالدرجة الاولى وهذا ناتج عن تخصيص كل النتيجة المتحل عليها بالرغم من وجود تراجع في الديون طويلة الاجل باعتبارها المورد الثاني في الاموال الدائمة هذا ما يبين رغبة المؤسسة في تخلصها تدريجيا من ديونها و اعتمادها على الموارد الخاصة حتى تعطي صورة جيدة للمتعاملين معها

جدول رقم 07 : احتياج راس المال العامل الدائم

2015	2014	2013	
163295097	- 577558131	- 3309237	احتياج راس المال العامل الدائم
1			

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الشركة

احتياج راس المال العامل الدائم = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) - (ديون قصيرة الاجل - تسبيقات بنكية)

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياج راس المال العامل الدائم سالب في السنتين 2013 و 2014 أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أقل من مواردها، إذ ليس لديها إحتياجات للتمويل لأن لخصوم الدورية فائضة عن إحتياجات التمويل، وهذا يعني أن المؤسسة لديها فائض في رأس المال العامل بعد تغطية و تمويل إحتياجات الدورة. اما في سنة 2015 أصبح راس المال العامل الدائم موجب أي إستخدامات دورة الإستغلال للمؤسسة أكبر من مواردها، إذ سوف تمول الإحتياجات قصيرة المدى بالاعتماد على موارد مالية مكملة قصيرة المدى.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

جدول رقم 08 : التغير في الخزينة

2015	2014	2013	
6372061713	9121283253	7651192427	التغير في الخزينة

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الشركة

التغير في الخزينة = احتياج رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل الدائم

نلاحظ من خلال الجدول ان التغير في الخزينة موجب هذا يدل على ان رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة و هناك فائض يذهب إلى الخزينة.

ثانيا : التحليل بواسطة النسب المالية

نسب السيولة

جدول رقم 09 : نسبة السيولة العامة

2015	2014	2013	
12733164531	8238243936	12509465936	الاصول المتداولة
17111597584	3763729828	3267631033	الديون قصيرة الاجل
0.74	2.16	0.38	نسبة السيولة العامة

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على معطيات الشركة

من خلال الجدول نلاحظ ان في السنتين 2013 و 2015 اقل من واحد و هذا راجع الى عدم قدرة الاصول على تغطية الديون ، اما سنة 2014 نلاحظ أن النسبة تفوق الواحد وهذا يدل على أن الاصول المتداولة قد غطت الديون قصيرة الأجل لهذا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

جدول رقم 10: نسب السيولة السريعة

2015	2014	2013	
12733164531	8238243936	12509465936	الاصول المتداولة
2585426940	2705124649	2933149992	المخزونات
17111597584	3763729828	3267631033	ديون قصيرة الاجل
1.2	1.4	0.5	نسبة السيولة السريعة

المصدر : من اعداد الطابقتين بناء على معطيات الشركة

نلاحظ أن النسبة جيدة لنسبة للمؤسسة خلال هذه السنوات 2015/2014/2013 اي ان المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل بالقيم الجاهزة ، وبالتالي قدرة المؤسسة على تحويل اصولها الى سيولة بسهولة و سرعة دون اللجوء الى تصفية المخزون الذي يعتبر اقل الاصول القابلة للتحويل

خلاصة الفصل

لقد حولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لشركة الاسمنت بني صاف فبدانا بتقديم تعريف شامل كذلك قمنا بعرض أهم نشاطاته وأهدافه كما تطرقنا كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضنا الميزانية المالية لثلاث سنوات 2013/2014/2015 ومن خلال قيامنا بتحليل و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة من 2013 إلى 2015 ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية الموجبة .

من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في:

● وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة، يجب على المؤسسة لاستغلال هذا الفاض في المشاريع الإستثمارية.

● ارتفاع معدل دوران الأصول ، هذا راجع إلى السياسة الجيدة المتبعة في تسيير المخزونات

● إعادة النظر في سياسة المخزونات

من أجل ذلك يجب على المؤسسة التخلي عن الإستثمارات الزائدة، كما لاحظنا أن المؤسسة لها عدة جوانب إيجابية منها:

● قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل إنطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع

مخزونات وكذلك إستقلاليتها المالية.

● كما تبين من لنا جدول تدفق الخزينة أن المؤسسة محل الدراسة قادرة على توليد تدفق نقدي

تشغيلي.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين

تموشنت

- لاحظنا أن المؤسسة تحقق توازن مالي، وإحتياجات رأس المال العامل موجب خلال ثلاث سنوات، هذا ما يفسر أن إحتياجات المؤسسة أكبر من مواردها، وأن المؤسسة تعتمد على الموارد طويلة الأجل.

خاتمة

يعتبر التحليل المالي أمر ضروري، و الذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة و إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، حيث يعتبر التحليل المالي أحد الادوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، و الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تقييم السياسة المالية المتبعة ، وتوجيه الإنتباه إلى النقاط التي تستوجب الدراسة وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، و الذي يفترض بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والإستمرار،ولا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل و تشخيص المالي.

وقد تم التركيز على الجانب المالي والمحاسبي، والتحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء كون المعلومة المحاسبية أداة لإتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما إختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الإكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على تقييم الأداء داخل المؤسسة كون التحليل المالي ناتج عن تركيبة من الأنشطة و المجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (إجتماعية، إقتصادية، قانونية... إخ)، إلا أن البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها مستقبلا من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللون الماليون توجيه الإهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، إنطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرات الحقيقية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب :

1. إسماعيل عرباجي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 1996
2. بشرى العمري ، نقلا عن عاطف وليم اندراوس ، التمويل والادارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 2007
3. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ، مكتبة الشركة الجزائرية ، بودواو الجزائر، الجزء الاول، 2008
4. شيخ الداوي، تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء، مجلة الباحث العدد السابع ، الجزائر، 2009
5. عبد الله قويدر الواحد و ناصر دادي عدون ،مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية المؤسسة العمومية ، دار المحمدية، الجزائر .
6. عن وليد ناجي الحيايالي ، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، عمان ، 2004
7. محمد التهامي الطواهري، صديقي مسعود ،المراجعة وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثانية، 2005.
8. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي ، دار المحمدية العامة، الجزائر، وولاً الجزء دون سنة النشر

ثانيا : الرسائل الجامعية

1. بشرى العمري ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ،تخصص مالية المؤسسة .
2. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء ، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011
3. زغيب مليكة، بوشفير ميلود ،التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
4. سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير في العلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003
5. صابغي فريال ، طيب لويزة، فعالية التحليل المالي في تقييم المؤسسة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة و التدقيق ، 2015، 2014
6. عادل عشبي ، تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة

7. عبد السلام عبدالله سعيد ابو سرعة ، التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية ، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، محاسبة و تدقيق ، 2008 -2010
8. عمير عبد القادر ، علالي محمد، دور التحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، مذكرة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة، 2016 - 2017
9. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 2012
10. محمد الصالح عواشرية، التحليل المالي، مذكرة نيل شهادة الماجستير ، تخصص ادارة اعمال، جامعة سعد دحلب ، البلدية، 2005
11. محمد امين مازون ، التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ، ومدى امكانية تطبيقها في الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، محاسبة و تدقيق جامعة الجزائر ، 2010 -2011
12. وجدان علي احمد، دور الرقابة الداخلية و المراجعة الخارجية في تحسين اداء المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، العلوم التجارية ، فرع محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2009 - 2010
13. وراغ وناسة اثر التحليل المالي على اداء المؤسسة ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،تخصص فحص محاسبي ، جامعة بسكرة2015-2016
- ثالثا :المقالات و المجلات العلمية**
1. إلهام يحيياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الاداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ، مجلة الباحث العدد الخامس ورقلة 2007
2. ربيع بوصبيح العايش، محاضرات التسيير المالي و الموازني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر الوادي ، 2014 2015
3. عبد القادر دشاش ، قراءة مالية لمعيار المحاسبي في الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011 ،الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد ن تسيير موارد المؤسسة، 2006 2007
- مراجع أخرى**
1. الرسمية الجزائرية ،المؤرخ في 25مارس2009،العدد19،
2. معلومات مقدمة من طرف الشركة

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF

COMPTE DE RESULTATS

(Par nature)
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	N	N-1
Ventes et produits annexes	4.1	6 867 871 803,97	6 834 381 143,62
Variation stocks produits finis et en-cours	4.2	-49 882 979,29	57 697 676,51
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		6 817 988 824,68	6 892 078 820,13
Achats consommés	4.3	1 475 640 964,06	1 289 022 613,06
Services extérieurs et autres consommations	4.4	802 195 103,08	1 237 328 968,60
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		2 277 836 067,14	2 526 351 581,66
III- VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		4 540 152 757,54	4 365 727 238,47
Charges de personnel	4.5	1 019 302 570,10	1 014 626 064,54
Impôts, taxes et versements assimilés	4.6	176 301 632,18	164 929 476,19
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 344 548 555,26	3 186 171 697,74
Autres produits opérationnels	4.7	97 846 932,36	22 793 278,83
Autres charges opérationnelles	4.8	17 774 156,40	30 914 244,03
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	4.9	1 182 488 860,42	856 433 663,83
Reprises sur pertes de valeur et provisions	4.10	284 687 631,12	12 010 011,91
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 526 820 101,92	2 333 627 089,64
Produits financiers	4.11	112 189,44	42 483 161,56
Charges financières	4.12	8 683 669,04	6 541 232,58
VI- RESULTAT FINANCIER		-8 571 479,60	35 941 928,98
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		2 518 248 622,32	2 369 569 009,62
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	4.13	479 255 328,06	545 184 943,59
Participation des travailleurs au résultat	4.14	95 000 000,00	126 000 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		9 136 936,84	-14 149 698,17
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 200 635 577,60	6 969 366 272,45
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		5 263 779 220,12	5 257 831 508,25
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 936 856 357,48	1 711 535 764,20
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	0,00
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 936 856 357,48	1 711 535 764,20
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Pertes de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Exert d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 032 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 823 868,66	0,00	3 487 049 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 799,97		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtimens		1 524 461 363,94	1 347 531 033,69		176 930 331,25	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 599,06	403 551 734,00		85 269 865,66	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	55 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	125 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 054,48	7 271 556 461,87	741 904 239,03	4 564 183 053,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 253 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 738 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 264 321,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			623 296 153,21	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 009,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 077,25	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 992 063,95	7 271 556 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 130,83	13 256 933 971,87

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Peres de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Esart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 092 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 973 261,01	7 260 023 868,66	0,00	3 487 949 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 799,57		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtiments		1 524 461 368,94	1 347 531 033,69		176 930 331,35	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,66	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 599,06	403 551 734,40		85 269 835,66	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	53 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	135 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 954,48	7 271 596 461,87	741 904 239,03	4 564 183 053,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 283 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 138 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 284 821,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			623 196 155,21	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 161,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 377,45	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 993 358,35	7 271 596 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 431,03	13 256 933 971,87

GROUPE GICA
SOCIETE DES CIMENTS DE BENI SAF



BILAN - PASSIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	3.1.1	1 800 000 000,00	1 800 000 000,00



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Peres de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Exert d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 032 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 823 868,66	0,00	3 487 049 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 799,97		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtimens		1 524 461 363,94	1 347 531 033,69		176 930 331,25	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 598,06	403 551 734,00		85 269 835,66	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	53 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	135 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 854,48	7 271 556 461,87	741 904 239,03	4 564 183 053,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 283 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 138 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 264 321,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			623 196 155,21	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 009,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 072,35	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 992 863,95	7 271 556 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 125,93	13 256 933 971,87



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Peres de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Exert d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 032 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 823 868,66	0,00	3 487 049 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 799,97		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtimens		1 524 461 363,94	1 347 531 033,69		176 930 331,25	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 598,06	403 551 734,00		85 269 835,66	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	53 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	135 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 854,48	7 271 556 461,87	741 904 239,03	4 564 183 053,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 253 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 138 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 264 321,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			623 196 155,21	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 009,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 072,35	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 992 863,95	7 271 556 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 125,93	13 256 933 967,87



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Pertes de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Exert d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 032 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 823 868,66	0,00	3 487 049 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 799,97		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtiments		1 524 461 363,94	1 347 531 033,69		176 930 331,25	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 598,06	403 551 734,00		85 269 864,06	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	53 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	135 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 854,48	7 271 556 461,87	741 904 239,03	4 564 183 653,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 253 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 138 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 264 321,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			622 196 155,24	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,92			4 329 635 984,92	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 611,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 077,95	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 993 465,95	7 271 556 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 731,53	13 256 933 967,87



BILAN - ACTIF
Exercice clos le 31/12/2015

DESIGNATION DES COMPTES	NOTE	N Droit	N Amortissements	N Pertes de valeurs	N Net	N-1 Net
ACTIFS NON COURANTS						
Exert d'acquisition - Goodwill positif ou négatif						
Immobilisations incorporelles	2.1.1	1 026 169 623,11	11 932 593,21	741 527 027,03	273 610 002,87	11 236 616,49
Logiciels informatiques acquis et assimilés		21 169 623,11	11 032 593,21		10 137 027,90	11 236 616,49
Concessions et droits similaires		1 005 000 000,00		741 527 027,03	263 472 974,97	2,00
Immobilisations corporelles	2.1.2	10 747 873 261,01	7 260 823 868,66	0,00	3 487 049 392,35	3 488 900 934,88
Terreins		109 093 269,35	89 135 793,57		19 957 510,38	33 784 379,20
Bâtimens		1 524 461 363,94	1 347 531 033,69		176 930 331,25	189 080 090,93
Installations techniques, Matériel et outillage		8 425 497 033,96	5 419 805 321,00		3 205 691 714,96	3 161 560 672,35
Autres immobilisations corporelles		488 821 598,06	403 551 734,40		85 269 863,66	84 466 795,40
Immobilisations en construction					0,00	
Immobilisations en cours	2.1.3	598 480 932,43			598 480 932,43	848 669 116,43
Immobilisations financières	2.1.4	79 667 965,73	0,00	377 212,00	79 290 753,73	53 723 126,02
Titres mis en équivalence					0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées					0,00	0,00
Autres titres immobilisés					0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		79 667 965,73		377 212,00	79 290 753,73	59 723 120,02
Impôts différés actif	2.1.5	124 951 972,20			124 951 972,20	135 007 483,63
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 677 143 854,48	7 271 556 461,87	741 904 239,03	4 564 183 653,58	4 524 137 171,45
ACTIF COURANT						
Stocks et encours	2.2.1	2 918 839 313,27		393 412 372,33	2 585 426 940,95	2 705 124 649,25
Créances et emplois assimilés	2.2.2	1 256 374 306,28	0,00	2 485 754,70	1 253 918 551,58	1 143 711 643,35
Clients	2.2.2-A	411 971 703,33		2 235 754,70	439 138 948,63	563 343 063,31
Autres débiteurs	2.2.2-B	191 003 447,60		220 000,00	190 783 447,60	174 264 321,41
Impôts et assimilés	2.2.2-C	625 195 155,74			622 196 155,21	406 083 758,63
Autres créances et emplois assimilés						
Disponibilités et assimilés	2.2.3	4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
Placements et autres actifs financiers courants					0,00	0,00
Trésorerie		4 329 635 984,32			4 329 635 984,32	4 883 960 407,82
TOTAL ACTIF COURANT		8 564 849 009,47	0,00	395 868 147,03	8 168 981 077,25	8 732 796 796,42
TOTAL GENERAL ACTIF		21 241 992 863,95	7 271 556 461,87	1 137 772 386,06	12 733 164 730,83	13 256 933 967,87

البسمة

دعاء

كلمة شكر

إهداء

مقدمة أ - ج

الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي

تمهيد..... 01

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للتحليل المالي

..... 02

• المطلب الأول : نشأة ومفهوم التحليل

المالي..... 02

• المطلب الثاني :أنواع ومراحل التحليل المالي و

إستعمالاته..... 06

• المطلب الثالث : أدوات التحليل

المالي..... 15

المبحث الثاني: ماهية المراجعة

المحاسبية..... 27

• المطلب الأول: ماهية

المراجعة..... 27

• المطلب الثاني: المعايير العامة للمراجعة ومعايير العمل

الميداني..... 35

• المطلب الثالث: معايير إعداد تقرير

المراجعة..... 37

المبحث الثالث: عموميات حول الاداء المالي في المؤسسة

الاقتصادية..... 38

فهرس المحتويات

- المطلب الاول: مفهوم الأداء المالي.....38
- المطلب الثاني: مكونات الأداء المالي.....39
- المطلب الثالث : أنواع الأداء المالي.....41

خلاصة

الفصل.....47

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي دراسة حالة مصنع الاسمنت بني صاف ولاية عين تموشنت

- تمهيد.....48
- المبحث الاول: عموميات حول المؤسسة49
- المطلب الاول:شركة الاسمنت بني صاف ولاية عين تموشنت تعريف ،النشأة والاهداف.....49
- المطلب الثاني:أهداف الشركة و دورها الاقتصادي.....51
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لشركة الإسمنت بني صاف و مراحل الإنتاج.....52
- المطلب الرابع :تسيير الموارد البشرية في المؤسسة.....56
- المبحث الثاني : دراسة تحليلية لميزانية شركة الاسمنت.....63
- خلاصة الفصل.....67
- خاتمة.....68
- قائمة المصادر والمراجع.....70

فهرس المحتويات

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحديد و بيان دور التحليل المالي و اتخاذ القرارات الادارية و المالية في المؤسسة الاقتصادية

وللاجابة على التساؤلات اعتمدنا في موضوع بحثنا على جمع المعلومات ذات صلة بموضوع البحث و من خلالها الحصول على البيانات الثانوية و التي شكلت الاطار النظري للدراسة ، اما الاطار العملي فقد تم تطبيقه في مصنع الاسمنت بني صاف حيث اعتمدنا على دراسة تحليلية للبيئة المالية لهذا المصنع و علاقته بالبيئة المالية باستخدام المنهج التحليلي

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة و اداة لاتخاذ القرارات و ترشيدها
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها و نقاط الضعف لتعزيزها
- لابد للمسير المالي التحكم في الياته و معرفة اساسيات القرار مع التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله

لصالح المؤسسة

RESUME

Cette étude visait à définir et clarifier le rôle de l'analyse financière et de la prise de décisions administratives et financières dans l'institution économique

Afin de répondre aux questions, nous nous sommes appuyés sur le sujet de notre recherche pour recueillir des informations liées au sujet de la recherche et à travers lesquelles obtenir Les données secondaires, qui ont constitué le cadre théorique de l'étude, et le cadre pratique ont été appliqués à la cimenterie de Bani Saf, où nous nous sommes appuyés sur une étude analytique de l'environnement financier de cette usine et de son rapport à l'environnement financier à l'aide du méthode analytique

L'étude a conclu un ensemble de résultats, dont les plus importants sont

- L'analyse financière est un moyen efficace et un outil pour prendre et rationaliser les décisions
- L'analyse financière aide à connaître les faiblesses à éviter et les faiblesses à améliorer
- Le responsable financier doit maîtriser ses mécanismes et connaître les bases de la décision, tout en étant décideur, et tout cela au bénéfice de l'institution

abstract

This study aimed to define and clarify the role of financial analysis and making administrative and financial decisions in the economic institution

In order to answer the questions, we relied on the subject of our research to collect information related to the topic of the research and through which to obtain The secondary data, which formed the theoretical framework for the study, and the practical framework was applied in the cement factory in Bani Saf, where we relied on an analytical study of the financial environment of this factory and its relationship to the financial environment using the analytical method .The study concluded a set of results, the most important of which are Financial analysis is an effective way and a tool for making and rationalizing decisions.

- Financial analysis helps to know weaknesses to avoid and weaknesses to enhance them
- The financial manager must control his mechanisms and know the basics of the decision,

تمت بحمد

الله وحفظه